

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم مالية ومحاسبة
مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: دراسات محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر المهنيين

من إعداد الطالبة: بن عائشة عيبر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ خروبي يوسف..... جامعة قاصدي مرباح ورقلةرئيسا

الدكتور / عوينات فريدجامعة قاصدي مرباح ورقلةمشرفا

الدكتور/ مقدم خالد..... جامعة قاصدي مرباح ورقلةمناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك يا رب

إلى من تحن لذكره القلوب... إلى المعلم الأول... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من فارقني في الحياة :

اليك يا من حمل اسمك بكل افتخار... إلى من يرتعش قلبي لذكره... **أبي رحمة الله**

إلى حكمتي وعلمي... أديبي وحلمي... إلى طريق... الهداية وينبوع الصبر والتفائل **أمي رحمة الله**

الله

أهدي ثمار جهدي ووعدي لكما جعلكما من السبعين ألفه الذين يدخلون الجنة بلا حساب يا رب

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رباحين حياتي إخواتي كل واحدة باسمها

وخاصة إلى الأخت والصديقة "فتحية

و أخواتي " **الطيبه ومجد الله** حفظهم الله

ازواج اخواتي كل باسمه

كتايب العائلة

إلى من أرضعتني أمي هدي أطال الله في عمرها والي بابا العاشمي وإفراد العائلة وبالأخص

أخي أيمن

إلى من تذوقته معهم أجمل اللحظات

إلى الأخ والصديق **أحمد حمادي**

إلى من جعلهم الله إخواتي بالله... وأحببتهم في الله إلى جميع الطلبة محاسبة وجباية معمقة

إلى من كانوا في شدتي ورخائي خير الأصحاب خاصة: فضيلة، سمية، خولة ...

إلى من حفظهم قلبي ولم يذكروهم لساني

الشكر وعرفان

بداية لا يسعنا في هذا المقام إلا نحمد الله حمدا كثيرا طيبا يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع فهو ولي التوفيق والسداد ،
وانه من العرفان بالجميل أن نتوجه في بداية هذا البحث بجزيل الشكر والامتنان للإستاذ المشرف "عوينات فريد" صاحب الفضل بعد الله على نصائحه وتوجيهاته القيمة لإتمام هذه المذكرة

كما نتقدم بجزيل الشكر ولكل الأساتذة على كل ما قدموه من توجيهات واقتراحات وخاصة الأستاذ "خالد محبدي" على مساعدته

شكر خاص للأخ والأستاذ السيد "محمد الواحد" على مجهوداته من ملاحظات ونصائح طيلة مشوار مذكرتي فجزاك الله كل خير

الشكر موصول لكل من شجعني وساعدني من زملاء وأصدقاء وأقاربي لإتمام هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات والمعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار التمويلي، وعلى هذا الأساس تم عرض إطار النظري يتعلق بمفاهيم حول الإيجار التمويلي والتطرق لأهم الجوانب القانونية والمحاسبية والجبائية المطبقة في البيئة الجزائرية، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بالاستبيان كأحد الأدوات المتاحة من أجل الوفاء بمتطلبات الدراسة حيث تم توزيع 50 استبيان على مكاتب المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي حسابات وتم استرجاع 41 مع حذف واحدة و8 الغسر مسترجعة من مجتمع الدراسة، وتم تحليلهم إحصائياً من خلال الاعتماد على برنامج SPSS على أساسه تمت الإجابة على فرضيات البحث.

حيث توصلنا إلى أنه يوجد محددات ومعوقات اقتصادية وقانونية لعقد الإيجار التمويلي وهذا حسب آراء أفراد العينة من خلال عدم وضوح القوانين الخاصة بالإيجار التمويلي وكذلك تخوف البنوك والمؤسسات من هذه الصيغة خاصة من ناحية المردودية والمخاطر وهذا ما أدى إلى الحد من انتشاره.

الكلمات المفتاحية: إيجار تمويلي, محددات ومعوقات اقتصادية, محددات ومعوقات قانونية, المؤجر, المستأجر

Summary

This study aims to identify the determinants of economic and legal constraints for lease financing, and on this basis the theoretical framework was presented concepts about leasing and address the most important aspects of legal and accounting and tax applied in the environment, either side Outsourcing has been applied the questionnaire One of the tools available in order to meet the requirements of study where 50 were distributed a questionnaire to the offices of Chartered Accountants and experts and 41 were retrieved with accounts deleted one and 8 alghasr recovered from a community survey, and statistical analysis by relying on SPSS program Kan answered Research hypotheses.

So we came up with there legal constraints and parameters and economists to hold the lease depending on respondents ' opinions through blurred lease laws as well as the apprehension of banks and institutions from this formula especially friendly and hairless hand risks and that's what led to its spread.

Keywords :Financil leasing, Economic determinants and constraints, Legal determinants and constraints, The lessor, The tenant.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
II	الإهداء.....
III	الشكر.....
IV	الملخص.....
V	قائمة المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال البيانية.....
VII	قائمة الملاحق.....
VIII	قائمة الاختصارات
ب	المقدمة.....
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول عقد الإيجار التمويلي	
03	المبحث الأول: عموميات حول عقد الإيجار التمويلي
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للإيجار التمويلي من وجهة نظر المهنيين بولاية ورقلة	
34	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة.....
39	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.....
54	الخاتمة.....
57	قائمة المراجع.....
62	الملاحق.....
72	الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
05	يوضح الإحصائيات المتعلقة بتوزيع قوائم الاستبيان	1-2
34	يوضح خيارات الإجابة في قائمة الاستبيان مرفقة بالأوزان حسب ليكارتاالثلاثي	2-2
35	يوضح المتوسط المرجح لليكارتاالثلاثي	3-2
36	يوضح مجال متوسط الحسابي لكل مستوي (مقياس ليكارت)	4-2
36	يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة ثبات ألفا كرونباخ	5-2
37	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	6-2
38	يوضح توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية	7-2
38	يوضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	8-2
39	يوضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة	9-2
40	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المهنيين حول محددات ومعوقات الاقتصادية لعقد الايجار التمويلي	10-2
41	توضح متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات حول محددات ومعوقات القانونية لعقد الايجار التمويلي	11-2
44	يوضح مصفوفة الارتباط سبيرمان بين المحورين	12-2
45	يبين المتوسط الحسابي و قيمة t أو مستوى المعنوية لمحور الاول من الدراسة	13-2
46	يبين المتوسط الحسابي و قيمة t أو مستوى المعنوية لمحور الثاني من الدراسة	14-2
46	يوضح تحليل تبيان الأحادي لدراسة فروق المتوسطات للإجابات حسب مستوي العمر	15-2
47	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق المتوسطات للإجابات حسب مستوي الفئة الوظيفية	16-2
47	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق المتوسطات للإجابات حسب مستوي المؤهل العلمي	17-2
48	يوضح تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق المتوسطات للإجابات حسب مستوي الخبرة	18-2

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	يوضح متغيرات الدراسة	1-2
39	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	2-2
40	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة الوظيفية	3-2
41	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	4-2
42	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	5-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
62	قائمة الأساتذة المحكمين	الملحق (01)
63	تحليل استثمارة استبيان	الملحق (02)
66	إستثمارة إستبيان	الملحق (03)

قائمة المختصرات

عنوان الملحق	رقم الملحق
System computable financier	Scf
International accounting standards	IAS
International financial reporting standard	ifrs
United stated leasing corporation	USLC

مقدمة

المقدمة

يعد الإيجار التمويلي فكرة حديثة النشأة برزت أول ملامحها في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من خمسينيات القرن الماضي لتنتشر في بداية الستينيات في بعض الدول أوروبا وبعدها انتقلت هذه الفكرة تدريجياً إلى باقي دول العالم، من خلال التغيرات والتطورات التي مست لبنوك والمؤسسات الاقتصادية في طرق الاستثمار من طرف المتعاملين والاقتصاديين والتجارين

إن طرح عقد الإيجار يعد كتنقية من تقنيات الخوصصة في الجزائر من خلال وجود مؤسسات وبنوك تقوم بهذه الصيغة التمويلية، وقد صدر القانون خاص بتنظيم عقد الإيجار التمويلي بموجب أمر 09/96 المؤرخ في 10/01/1996، نظراً لأهمية الموضوع حاولنا إعطاء صورة واضحة عن الإيجار التمويلي بإعتباره أداة تمويلية جديدة وفهم المبادئ والخصائص وأهم المزايا التي يقدمها، إلا أن هذه التقنية لا تخلو من العراقيل أو الصعوبات التي تقف أمام تطبيقه في البيئة المحاسبية الجزائرية وذلك من خلال التطرق لمختلف جوانب الإيجار التمويلي والتي تعتبر كوسيلة لدراسة واقع الممارسات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي والمتمثلة في المحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها وبناءاً على ما سبق سنحاول معالجة الموضوع من خلال طرح الإشكالية الرئيسية كالآتي :

طرح الإشكالية:

ما هو واقع الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

التساؤلات الفرعية:

الإشكالية المطروحة يتم الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية ؟
- هل هناك محددات والمعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تبنيه في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

على ضوء التساؤلات المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية .
- الفرضية الثانية: توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي تقف أمام تبنيه والتعامل في البيئة المحاسبية الجزائرية .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع لاختيار الموضوع نذكر منها :

- ارتباط الموضوع بمجال تخصص محاسبة وجباية .
- العمل على التعريف بهذه التقنية ودراستها في الجوانب الاقتصادية والقانونية

- المعرفة أكثر حول هذه التقنية وكيف يراها المهنيين أصحاب التخصص من المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي الحسابات .

أهداف الدراسة :

- دراسة الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية والتطرق إلى أهم الجوانب القانونية والمحاسبية والجبائية .
- التعرف على المحددات والمعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية البحث في التعرف عقد الإيجار التمويلي من ناحية القانونية نظرا لحدثة هذا الأخير في القانون الجزائري كذلك لتوضيح أهم جوانبه وحتى الاقتصادية لأنه يعتبر وسيلة لتمويل الاستثمارات والدفع عجلة الاقتصاد.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الارتكاز على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع وكذا الاستعانة بمجموعة من المقالات والمذكرات والمراجع أخرى، مركزين في ذلك على تحليل بيانات استمارة الاستبيان الموزعة على عينة من المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي الحسابات بولاية ورقلة كأداة للدراسة، ومعالجتها وفق البرنامج الإحصائي (SPSS) للحصول على نتائج البحث للجانب التطبيقي .

صعوبات البحث :

- ضيق المدة الزمنية المتخصصة لانجاز البحث؛
- صعوبة فهم المستجوبين للاستبيان وربطه بإشكالية الدراسة.

هيكل البحث:

لمعالجة دراستنا في شقيها النظري والتطبيقي قمنا بتقسيمها إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي :

الفصل الأول: يتناول أهم المفاهيم حول الإيجار التمويلي، بالإضافة إلى الإطار القانوني لعقد الإيجار وواقعه الاقتصادي، إضافة لدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الثاني: يتناول الدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول وهو التعرف على الطريقة وأدوات الدراسة، أما الثاني خصص لعرض ومناقشة النتائج لإثبات صحة الفرضيات الموضوعية.

الفصل الأول

الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية

الجزائرية

تمهيد

يعتبر التأجير التمويلي من العقود الهامة في عصرنا الحالي وهو عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية ويتيح للأشخاص طبيعيين أو معنويين من الحصول على الأصول سواء معدات أو الآلات أو مباني لتأسيس مشروع تجاري أو تطويره ومنذ تبنى الجزائر لهذه التقنية جاء النظام المحاسبي المالي لتنظيم العلاقة بين الطرفين .

وسيكون هذا الفصل مخصصا لدراسة نظرية لعقد الإيجار التمويلي وإطاره القانوني من خلال عرض مفاهيم وأهم التزامات وحقوق أطراف العقد والتطرق لجوانب هاته الصيغة التمويلية والمتمثلة في الجوانب المحاسبية والجبائية إضافة للإسلامية، لتوضيح المحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها لعقد الإيجار التمويلي كوسيلة لدراسة واقع الممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية، وتدعيمها بدارسات سابقة وعرضها في المبحث الثاني ، وقد قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لعقد الإيجار التمويلي

المبحث الثاني: الدارسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لعقد الإيجار التمويلي

إن تعدد الصيغ الاستثمارية الحديثة من خلال إنشاء عقود إيجار ذات ميزة خاصة والتي أثارت جدل حول إعطاء مفاهيم خاصة لعقد الإيجار التمويلي إما بصفتها القانونية أو الاقتصادية أو الجبائية و حتى من منظور الشريعة الإسلامية وما يميزه عن غيره من أساليب التمويل من خصائص ومميزات إضافة لإطاره القانوني وطرق تقييم هاته القرارات وأهم العوامل المؤثرة عليها ومن خلال ذلك سنتناول مايلي :

المطلب الأول: عموميات حول الإيجار التمويلي

الفرع الأول: نشأة وتعريف الإيجار التمويلي :

أولا نشأة الإيجار التمويلي

يعد التأجير التمويلي من أقدم الأنظمة التي عرفها الإنسان حيث لدى العديد من الحضارات القديمة، فقد أرجعت الدراسات نشأة عقد الاعتماد الاجاري إلى سنة 1846 في إنجلترا، حيث ظهر في صورة بيع بالتقسيط، ادا قام التجار باستحداث نوع من العقود يمكنهم من الاحتفاظ بملكية مبيعاتهم التي لم تسدد أثمانها وهو ما أطلق عليه أنداك اسم (hire purchase) والذي يعني بالإيجار المقرون بالبيع أو البيع الاجاري¹.

وقد ولدت فكرة التأجير التمويلي المعروف بمصطلح leasing في الولايات المتحدة الأمريكية على يد أحد رجال الصناعة الأمريكية بكاليفورنيا يدعى d.pbooth junior الذي كان يملك مصنعا لإنتاج بعض المواد الغذائية المحفوظة وفي أثناء حرب كوريا سنة 1950 تقدمت القوات الأمريكية لـ "بوث" بطلب تزويد كميات كبيرة من منتجة تفوق الطاقة الاستيعابية لمصنعه، فهو لا يملك المعدات والأموال اللازمة لتنفيذ الطلبية، تبعا لذلك توصل "بوث" إلى فكرة استئجار المعدات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية المطلوبة بدلا من شرائها. فمن خلال دراسة جدوى استئجار اكتشف أنه نشاط تأجير المعدات الإنتاجية للمشاريع في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1952 united states leasing corporation، ومنذ ظهوره بدأ نشاط التأجير التمويلي في الانتشار في باقي دول العالم من ارويا سنة 1960 وانتقل إلى أسيا في سنة 1963 وأما بالنسبة لدول النامية فقد بدأت ممارسته منذ سنة 1978 مرورا إلا إن لحق بالدول العربية فنطلق من المغرب سنة 1964 ومرورا بتونس ومصر خلال 1984 و1996 على التوالي إلا أن طبق في الجزائر وكانت أول التجارب بداية من بنك البركة الجزائري في سنة 1993.²

¹ - حجاج منال، الاعتماد الاجاري (بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 والمعيار الإسلامي رقم 08) دراسة حالة، مذكرة ماستر، فاصدي مرياح، جامعة ورقلة، 2010، ص45.

² - مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، محمد خيضر، جامعة بسكرة، 2013، ص13_14.

ثانيا: تعريف التأجير التمويلي

تعددت التعاريف والمفاهيم حول الإيجار التمويلي بأنه الاعتماد الإيجاري حسب ما نص عليه المشرع الجزائري والقرض الإيجاري والائتمان الإيجاري وغيرها من المفاهيم :

عرف المشرع الجزائري في نص المادة الأولى من الأمر رقم 96_09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري بكونه: يعتبر الاعتماد الإيجاري موضوع هذا الأمر عملية تجارية ومالية ويتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمد صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص تكون قائمة على عقد الإيجار يمكن أن تنضم حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر تتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو المحلات التجارية أو مؤسسات حرفية¹

وعرف إيجار التمويل أيضا: هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المتصلة بملكية الأصول بصفة شبه كلية إلى المستأجر ويمكن إن يتم تحويل الملكية (للأصل _ محل عقد إيجار التمويل) عند نهاية العقد أولا يتم إلى المستأجر ن م م الملحق رقم 3 من المخاطر التي ستحول من المؤجر إلى المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي نذكر التقادم التقني للأصل وتقلبات أسعاره في السوق وانخفاض طاقته الإنتاجية ،،، أما بالنسبة للمنافع فنذكر: نواتج استخدام الأصل. فائض القيمة الناتج عن عملية التنازل.²

عرفه معايير المحاسبة الدولية (AIS17) هو اتفاق بين طرفين المؤجر والمستأجر يملك بمقتضاه المؤجر للمستأجر منافع استخدام أصل مملوك ولذلك خلال فترة معينة مقابل مبلغ نقدي دوريا يطلق عليه دفعة الإيجار³

الإجارة المنتهية بالتملك عند العلماء الدين المعاصرين: عقد تأجير العين المؤجرة ثم تقترن بها شرط في العقد أو في صورة عقد مستقل أو مواعيد بيع أو هبة العين في نهاية مدة الإيجار للمستأجر على أن يكون نقل الملكية بعقد جديد غالباً.⁴

فمن خلال التعارف السابق يمكننا إعطاء تعريف مبسط حول الإيجار التمويلي "بأنه هو تملك منفعة معلومة لمدة معلومة مقابل أقساط محددة على أن يقوم المستأجر بتملك المأجور في نهاية المدة الإيجارية إذا ما أعلن عن ذلك من خلال استخدامه خيار الشراء المتاح له بموجب عقد التأجير التمويلي.

¹ المادة الأولى من القانون 96/09 المؤرخ في 10/01/1996 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 1996، ص 25.

² عبد الرحمن عطية. محاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، طبعة الأولى، دار النشر بلحداد ، 2011، ص 174.

³ لجنة المعايير المحاسبية الدولية، معايير المحاسبة الدولية عن عقود الإيجار ، ماي 2001 ص 14

⁴ سالم على سالم صبرانا ليركي، اثر صيغ التمويل الاسلامي على الاداء المالي للمصاريف التقليدية، الطبعة الأولى، دار النفوس ، الأردن 2018، ص 122.

الفرع الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (عقود الإيجار)

أولاً: أهم التعديلات التي حصلت للمعيار المحاسبي الدولي رقم (17)

المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (المعدل)	المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (الأصلي)
<p>بمصطلح "بدفعة" أو "سلسلة دفعات" -</p> <p>إما المعدل فقد إضافة دلالات أخرى لتسهيل عملية التصنيف</p> <p>إستخدم "العمر الاقتصادي"</p> <p>إستثناء بدلات الإيجار في حساب الحد الأدنى لدفعات الإيجار</p> <p>إدخال التكاليف التي تعود مباشرة على المستأجر</p> <p>الاعتراف بدخل التمويل بناء على صافي استثمار المؤجر</p> <p>إنخفاض قيمة الموجودات عند تقديم الإرشاد</p> <p>إجراء افصاحات معززة من قبل المأجرين والمستأجرين في عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي</p>	<p>إستخدام أصل مقابل "بدل إيجار"</p> <p>قدم دلالات يتم من خلالها تصنيف عقود الإيجار على أنها تمويلية</p> <p>إستخدام "عمر النافع"</p> <p>لم يتعرض للإفصاح عن بدلات الإيجار المحتملة في حساب الحد الأدنى من دفعات الإيجار</p> <p>لم يتعرض لحساب التكاليف المباشرة الأولية التي يتحملها المستأجر</p> <p>الاعتراف بالدخل بناء على :</p> <p>صافي استثمار المؤجر</p> <p>صافي الاستثمار النقدي للمؤجر</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مصدر: معيار المحاسبة الدولي رقم 17¹.

هدف المعيار: أن يبين للمستأجر والمؤجر السياسيات والافصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقاتها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي².

نطاق التطبيق: يغطي المعيار جميع عقود الاستئجار باستثناء اتفاقيات الاستئجار المتعلقة بالموارد الطبيعية والنفط كما لا يغطي المعيار العقود المتعلقة بترخيص استعمال الأفلام وأشرطة الفيديو والمحفوظات وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وما يشبه ذلك³.

تعريف ومصطلحات :

ومن بين المصطلحات التي تستخدم وفق هذا المعيار هي:

عقد التأجير: وهو اتفاقية تعطي المؤجر والمستأجر بموجبها حق استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة

¹ - احمد ياسر نمر حسونة، مدى التزام شركات التأجير التمويلي العاملة في الاردن بمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 المعدل (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الاردن، 2016، ص 22_23.

² - عبد الرزاق وعبيدي نعيمة، فرض الإيجار في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، الملتقى العلمي الدولي الأول، الوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص 6.

³ - خالد زيدان عبد السلام الفضلي، اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار في ليبيا، مذكرة ماجستير، جامعة بنغازي، 2013، ص 38.

مدة عقد الإيجار: هي فترة غير قابلة للإلغاء التي تعاقدها خلالها المستأجر لاستئجار الأصل إلى جانب انه فترات إضافية يملك المستأجر فيها الخيار بمتابعة استئجار الأصل مع أو بدون دفعات إضافية عندما يكون من المؤكد بشكل منطقي في بداية تعقد الإيجار أو المؤجر سيقوم الخيار¹.

القيمة السوقية للأصل المستأجر: هي القيمة البيعة للأصل المستأجر في سوق حرة بتاريخ الاستئجار وتسمى بالقيمة العادلة للأصل المستأجر.

القيمة الباقية المقدرة للأصل المستأجر: وهي تكاليف الدورية للمحافظة على الأصل مثل التأمين والصيانة والضرائب من التكاليف اللازمة للاحتفاظ بالأصل سواء دفعت بواسطة المستأجر أو المؤجر

العمر الاقتصادي: في الوقت المقدر الباقي من عمر الأصل الذي يظل فيه الأصل قابلاً للاستخدام في الأغراض التي اقتنى من أجلها في ظل عمليات الصيانة والإصلاح العادية ويجب أن تحتوي شروط عقد الإيجار تحديد هذه المدة²

ثانياً: هدف ونطاق معيار التقرير المالي الدولي الجديد (IFRS16) عقود الإيجار:

يعتبر إصدار هذا المعيار الجديد في 13 يناير 2016، ودخوله حيز التنفيذ بداية من عام 2019 من الدوافع التي أثارت فضولنا للبحث في آثار هذا المعيار في بيئة عربية نامية مثل الجزائر. خاصة وأن هناك دراسات اهتمت بمدى ملائمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلدان النامية التي لها خصائص تختلف عن البلدان التي ومنشأ للمعايير المحاسبة الدولية على غرار بريطانيا وأستراليا...

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان تقديم المستأجرين والمؤجرين ملائمة بطريقة تعطي تعبيراً صادقا عن تلك المعاملات حيث يطبق هذا المعيار على كافة عقود الإيجار بما في ذلك عقود الإيجار لحق استخدام الأصل بالباطن. باستثناء عقود الإيجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما يماثلها من الموارد غير المتجددة. عقود إيجار الأصول الحيوية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة "المحتفظ بها بواسطة المستأجر. ترتيبات إمتياز الخدمة العامة ضمن نطاق لجنة تفسيرات معيار التقارير المالية الدولية رقم 12 ترتيبات إمتياز الخدمة العامة، ترخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 15 "الإيراد من العقود مع العملاء"، الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" كما يمكن للمستأجر ولكن ليس مطلوباً منه تطبيق هذا المعيار على عقود إيجار الأصول غير الملموسة وللمستأجر الحق أيضاً في عدم تطبيق متطلبات هذا المعيار في حالتين: حالة عقود الإيجار قصيرة الأجل، أو حالة عقود الإيجار لأصل محدد من قيمة منخفضة أي اقل من 5000³.

¹ - رجيبي يعقوب، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 17 دراسة حالة بنك خليج بسكرة مذكرة ماستر، محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 30_31.

² - خالد وعبدالله وبصال الرحي، نظرية التمويل الدولي، ص 243.

³ يوسف مامش وإبراهيم بوطالب ومحمد الصالح وزينة، محددات جودة ملائمة المعلومة المحاسبية عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (في بيئة الأعمال الجزائرية _ حالة الشركات المستأجرة، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، ص 279_281 ifes.16)

أهم الفروقات بين المعيار IFRS 16 والمعيار IAS 17 المتعلقين بالإيجارات

أحدث المعيار الجديد IFRS 16. المتعلق بالإيجارات بعض المفاهيم والتصنيفات والمعالجات المحاسبية الجديدة التي لم تكن موجودة في المعيار IAS 17، ونتيجة لذلك ظهرت بعض الفروقات الهامة التي يمكن حصرها فيما يلي :

مفهوم عقد الإيجار: لن يتغير تعريف عقد الإيجار بشكل كبير بين المعيارين إلا أن التركيز في المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات أصبح بشكل أكبر على قدرة المستأجر في السيطرة والتحكم بالأصل المحدد (CONTROL) كذلك ضرورة الفصل بين مكونات العقد في حال احتواء العقد على شق غير إيجاري قابل للتجديد.

التصنيف والمعالجة المحاسبية: ألغى المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات تصنيف عقود الإيجار التشغيلية لتصبح كافة الإيجارات تصنف كإيجارات تمويلية إلا في حالتين هما (إن تكون مدة العقد أقل من 12 شهر وان لا يحتوي العقد على خيار الشراء إن تكون القيمة التجارية غير هامة نسبياً)، مما استدعى حدوث تغيير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عما كان في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات، حيث ألغى المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات النموذجين المحاسبين (إذا كان الأصل المستخدم جزءاً من ممتلكات المنشآت والمعدات التي تستخدم المستأجر في قياسها أسلوب إعادة التقييم بموجب المعيار IFRS 16 إذا كان الأصل المستخدم أصلاً مستثمراً أو ممتلكاً) في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات واستبدلها بنموذج حق استخدام الأصل، وبالتالي لم يعد هناك ابه عقود إيجارية خارج القوائم المالية للمستأجر إلا في الحالتين النادرين¹

ثالثاً_ حسب النظام المحاسبي المالي :

يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد إيجار تمويل وعقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته وحسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي كما يلي:

__ ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛

__ عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار؛

__ مدة الإيجار تعطى الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا ما لم يكن هناك تحويل للملكية؛

__ في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛

__ المحافظة على الأصول المستأجرة من قبل المستأجر².

¹ - هاني أحمد نمر العريدي، أثر تطبيق المعيار IFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص22.

² قانون 07_11_2007 بالمؤرخ 2007/11/25 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 صادرة بتاريخ 2009/03/25 ص19

الفرع الثالث: خصائص وأطراف عقد الإيجار التمويلي

أولاً: خصائص عقود التأجير التمويلي "

- نشاط تمويلي لشراء معدات وأصول بغرض التأجير؛
- نشاط يقوم فيه المؤجر لتمويل شراء معدات وأصول يحددها المستأجر؛
- لا يتحمل المؤجر أي تكاليف صيانة أو الإصلاح أو غيرها ويتحملها المستأجر؛
- يتاح للمستأجر فرصة شراء المال في نهاية العقد وفق لما يراه الطرفين.¹
- متاح للمستثمر التأجيري فرصة شراء هذه التجهيزات اذا رغب في نهاية العقد مقابل القيمة المتبقية من تكلفة الشراء بالإضافة إلى الفوائد وهامش الربح الذي لم يعطه العقد بقييم تجديد التعاقد وفي العادة تكون منخفضة جدا فإذا لم يستخدم المستثمر أي من الخيارين فعليه إن يعيد هذه التجهيزات إلى الممول التأجيري.
- تساعد هذه الطريقة في تحقيق الأعباء التمويلية لحد كبير لأصحاب المشروعات أو المنظمات وخاصة أنها مكلفة وصعبة التوفير لأنها احتياجات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل.²
- عقود التمويل بالإجارة غير قابلة للإلغاء في الغالب والمستأجر بموجب العقد ملزم بدفع جميع الدفعات التي يحددها عقد الإيجار ويشمل العقد جميع التكاليف الإدارية المصاحبة للدفع بالأقساط وهو محدد المدة إن مدة الإيجار يجب أن تغطي على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر³

ثانياً: أطراف عقد الإيجار التمويلي :

إن عقد الإيجار التمويلي من الناحية الاقتصادية بأنه عملية ثلاثية الأطراف ومنهم من صنفها إلى رباعية الأطراف على النحو التالي :

المؤجر: الذي يقوم بشراء الأصل _ الذي يطلبه المستأجر بغرض تأجيره له.

المستأجر: وهو الذي يستأجر الأصل للاستخدام مقابل سداد أقساط الإيجار.

المنتج "المورد": وهو الذي يصنع الأصل محل التأجير وبناء على مواصفات المستأجر لحساب المؤجر أو البائع للأصل

ويحكم العلاقات بين الأطراف الثلاثة ما يلي :

_ عقد الإيجار بين المؤجر والمستأجر_ عقد البيع بين المنتج والمؤجر.⁴

¹ موقع ستارتايمز _ قسم الاقتصاد www.mohamah.net

² عبد الله فرج الله، عقود الإيجار التمويلية وأثرها في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة الماجستير ،جامعة السودان، ص 40.

³ - ماضي بلقا سم، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري ،أطروحة دكتوراه ،جامعة عنابة، ص 4 .

⁴ عمر مفتاح الساعدي، مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصاريف الليبية (دراسة على مصرف التنمية) ،مجاعة سرت العلوم الاقتصادية ،المجلد العاشر، العدد 38، ادار 2015، ص55.

المال المؤجر: يمكن أن يكون موضوع عقد الاعتماد الإيجاري منقولاً أو عقاراً مادياً أو معنوياً لازماً للاستخدامات الإنتاجية أو الاستعمال المهني أو متعلقة بالمخاطر التجارية¹ أو عملية العقد الإيجار التمويلي بإمكانها أن تتضمن طرف رابع وهو المقرض والذي يقدم خدمات المصرفية والمتمثلة في منح القروض إلى المستأجر أو المؤجر أو يشارك في إقامة شركة الائتمان الإيجاري².

المطلب الثاني: الإطار القانوني لعقد الإيجار التمويلي :

اتضح من خلال عرضنا لعقد الإيجار التمويلي حسب إختلاف مفاهيمه وأهم تعديلات التي جاءت بها المعايير المحاسبية ،سوف يتم التطرق لما جاء به المشرع الجزائري لهاته الصيغة كما يلي:

أولاً_ جانب التنظيم لعقد الإيجار التمويلي :

الفرع الاول: التزامات المؤجر والمستأجر :

أولاً_ التزامات المؤجر:

نظراً لما نص عليه المشرع الجزائري من الالتزامات المنصوص عليها في الأمر 96_09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري والتي تميز من بين ماهو اختياري وما هو إجباري :

أ:الالتزام بالتسليم: ويرتكز هذا العنصر على وضع الأصل في حيازة المستأجر وهو يشكل المرحلة الأولى من تنفيذ العقد من قبل المؤجر الذي عليه إن يقدم الأصل قبل أي شيء بنقل الحيازة المادية إلى المستأجر في التاريخ المتفق عليه وهذا الأمر يسري على جميع أنواع الإيجارات المنقولة وغير منقولة سواء أكان يسريها نظام خاص أم لا .

ب :الالتزام بالضمان يلتزم المؤجر بمقتضى عقد الاعتماد الإيجاري بتمكين المستأجر من الانتفاع بالأصل المؤجر، وتحقيق ذلك يقتضي أن يتعهد المؤجر بالضمان في مواجهة المستأجر عن كل تعرض لهذا الأخير خلال مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء إلا انه نظراً للطبيعة الخاصة لعقد الاعتماد الإيجاري فإن المؤجر يعنى من الالتزام بالضمان كقاعدة عامة في معظم عقود الاعتماد الإيجاري وهذا حسب ما اقر عليه المشرع الجزائري لشرط إعفاء المؤجر من الضمان حيث جاء في المادة 18 من الأمر 96_09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري فيما يخص الأصول المنقولة النص على إمكانية تضمين الاعتماد الإيجاري اشتراطاً بتنازل المستأجر عن ضمان الاستحقاق وعن ضمان العيوب الخفيفة.

ج_الالتزام بالتمويل: يعد عقد الاعتماد الإيجاري إحدى وسائل تمويل الاستثمار والذي يقوم فيه المؤجر بدور أساسي بتمويل المشاريع التي تتقدم إليه بطلب ذلك لتحقيق استثمارها ويكون للمؤجر فائدة مالية من وراء هذه العملية .

¹ - مكي نبيل، مرجع سابق، ص41.

² - عاد نور الدين، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة في بنك التنمية الريفية الوادي، شهادة ماستر، حمة لخضر، جامعة الوادي، 2014، ص33 .

د_ الالتزام بنقل ملكية الأصل المؤجر: يقع على المؤجر نهاية عقد الاعتماد التجاري التزام بنقل ملكية الأصل المؤجر للمستأجر ما عمل هذا الأخير خيار الشراء الممنوح له بعقد الاعتماد التجاري والمنصوص عليه قانونا بالأمر 09/96 متعلق بالاعتماد التجاري. حيث نجد أن نص المادة 4/10 ومنه تعتبر بأنه لا يمكن تكييف العقد على أنه عقد اعتماد تجاري إلا إذا كان يسمح للمستأجر عند انقضاء الفترة غير القابلة للإلغاء الخاصة بالإيجار باكتساب الأصل المؤجرة مقابل دفع قيمة متبقية تأخذ بعين الاعتبار الإيجارات التي تم قبضها في تجديد الإيجار لفترة ومقابل قبض إيجار يتفق عليه ولا من حق المؤجر في استرجاع الأصل المؤجر عند نهاية الفترة الأولية من الإيجار.¹

هـ_ التزام المؤجر بالصيانة: تقتضى م 1_479 قانون مدني على المؤجر ملزم بصيانة العين المؤجرة لتبقي على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات الخاصة بالمستأجر والترميمات الضرورية أما أن تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة أو ضرورة للانتفاع بها على الوجه المقصود من العقد ويلحق بها التكاليف المقررة على العين المؤجرة.²

ثانيا_ التزامات المستأجر:

يكون المستأجر ملزما بالقيام بالالتزامات الخاصة بالمستأجر والتي بنص عليها القانون المدني مقابل حق الانتفاع الممنوح له من المؤجر ضمن عقد الاعتماد التجاري ما لم يوجد اتفاق يقضى بخلاف ذلك وهذا حسب ما جاء في المادة 1/39 من الأمر 09_96 ومن خلال هذا سنتطرق إلى الالتزامات المالية والتزامات غير مالية كالآتي:

أ_ الالتزام بالوفاء بأقساط الإيجار: يلتزم المستأجر في عقد الاعتماد التجاري بدفع أقساط الإيجار المتفق عليها طوال مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء ويمكن وصف هذا الالتزام على أنه محور التزامات المستأجر حيث يجب على هذا الأخير الوفاء به سواء انتفع بالأصل أو لم ينتفع به مادام الأصل المؤجر في حياته،

ب_ الالتزام بتأمين الأصل المؤجر: التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي المؤمن له إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث ام تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها له المؤمن

ج_ التزام المحافظة على الأصل المؤجر: يعتبر الأصل المؤجر أمانة في يد المستأجر وفي مقابل حق الانتفاع الممنوح له فإنه يقع عليه التزام بالمحافظة على الأصل المؤجر هذا الأمر الذي لا يكون إلا من خلال استعمال هذا الأصل استعمالا حسنا بحسب ما أعد له ووفقا لما تم الاتفاق عليه ومن خلال صيانتته بشكل دائم ومستمر .

د_ الالتزام بالمحافظة على حق ملكية المؤجر للأصل المؤجر: إن المحافظة على حق ملكية المؤجر للأصل من الأمور الهامة في عقد الاعتماد التجاري ذلك أن المستأجر هو من يجوز وينتفع به فيقع عليه بالتالي التزام بالحفاظ على حق ملكية المؤجر لهذا

¹ - بلهامل هشام، آثار عقد الاعتماد التجاري في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013، ص 22_54_60

² - تاهي عبد الكريم، عقد الإيجار وفق للقانون الجزائري : 4 سنوات

الأصل ويكون ذلك بتحمل المسؤولية المدنية عن فعل الأصل مع وجوب رده في نهاية العقد وعدم التنازل عنه أو إيجاره من الباطن¹.

الفرع الثاني: حقوق كل من المؤجر والمستأجر :

2_1 حقوق المستأجر:

- يحق للمستأجر قبل أن يبرم عقد الائتمان التجاري أن يتفاوض مباشرة مع المورد أو المقاول بشأن مواصفات المال المؤجر الذي سيتحمله في مشروعه؛

- للمستأجر حق اختيار الآلات والتجهيزات والمعدات بصفته وكيلًا عن المؤجر وذلك بعد موافقة شركة القرض التجاري (المؤجر) على تمويل المشروع؛

- لا يحق للمستأجر بنقل ملكية الأصل باعتباره إلا مالك اقتصادي؛

- حق الانتفاع بالأصل يتشترط إحترام الطبيعة والغاية والتكيف مع إرشادات المورد؛

- للمستأجر الحق في مطالبة المؤجر بالتعويض ، كما يمكنه إن يتخذ كإجراءات التحفيضية والتنفيذية على أموال المؤجر اذا كان مجوزة المؤجر وذلك بعد إثبات حقه في الحصول على التعويض ويكون في حالة عجز المؤجر على القيام بالتزاماته.

2_2 حقوق المؤجر:

- الاحتفاظ بحق ملكية الأصل خلال مدة عقد القرض التجاري؛

- يحق للمؤجر بالتعويض في حالة الفسخ التعسفي للعقد والذي يكون سببا في عدم دفع المستأجر الإقساط ولا مرة واحدة؛

- يحق للمؤجر اختيار المستأجر ؛

- يحق للمؤجر أن يتصرف بالأصل المسترجع عن طريق إعادة تأجيره ونقل الملكية لصالح طرف آخر².

¹ بلهامل هشام ،مرجع سابق،ص76_111_121

² بن عزة هشام، دور القرض التجاري **leasing** في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"،مذكرة ماجستير ،المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير ،جامعة وهران،201،ص139_141.

الفرع الثالث شروط إنشاء وانفساخ عقد الإيجار التمويلي من المنظور القانوني :

أولاً_ شروط إنشاء عقد الإيجار التمويلي :

1_1 الأركان الموضوعية للعقد :

أ_الرضا: وهو تبادل أطراف العقد لإرادتهما المتطابقتين دون الإخلال بالنصوص القانونية وهذا في صورة إيجاب وقبول لغرض أحداث آثار قانونية .

ب_المحل: المحل في عقد البيع يجب أن يكون هذا المحل موجود وبالتالي اذا اختلف المحل يكون البيع باطلا ولا شك في البيع ينعقد صحيحا اذا وجد المبيع قبل العقد واستمر إلى حين إبرام العقد إلى ما بعد ذلك.¹

ج_السبب: يشترط في عقد الإيجار التمويلي ما يشترط في كل تصرف قانوني من وجود السبب وعرف السبب بأنه الدافع أو الباعث الذي أدى بكل من أطراف العقد إلى التعاقد غالبية إلى المستأجر انه في حاجة لاستعمال الآلات أو المعدات.²

د_الأهلية: يقصد بأهلية الأداء بين البائع والمشتري أي صلاحية الشخص للقيام بالتصرفات القانونية لحساب نفسه ومناطق أهلية الأداء التميز وصلاحية الشخص.³

تم تصنيف الأركان الموضوعية في بعض المراجع إلى عامة وخاصة والمتمثلة في:

أطراف العقد الإيجار التمويلي: التي سبق وان ذكرها إلا أنها من الناحية القانونية تتمثل في طرفين هما المتعامل الاقتصادي أو المستأجر وهو المستفيد من عملية التمويل كطرف أول ،والبنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا وهو المؤجر كطرف ثاني وهذا وفقا للمادة الأولى من الأمر 09/90 أما المورد الذي سيصبح محلا أو موضوعا لعقد الاعتماد الايجاري فلا يعتبر طرفا في هذا العقد .

مدة عقد الاعتماد الايجاري

إن الأساس التي تراعي في تحديد مدة العقد الاعتماد الايجاري من الناحية القانونية تخضع لمبدأ حرية التعاقد أن يعود للمؤجر والمستأجر أن يتفقا على تحديد المدة التي يشاءان ما دامت لتخالف النظام العام إما من الناحية الاقتصادية فإن مدة هذا العقد تختلف بحسب طبيعة الأموال موضوعة العقد حيث تراعي مدة استهلاك الآلات أو معدات أو تجهيزات محال العقد.⁴

¹حمادي تيزيري_غانم مريم، الخيارات المتاحة للمستأجر التمويلي في عقد الاعتماد الايجاري،شهادة ماستر،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،23 جوان2016، ص 24_25

²عيسى بخيت ، طبيعة الإيجار التمويلي وحدوده القانونية دراسة مقارنة ،مذكرة ماجستير،جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، 2010 ، ص 73

³حمادي تيزيري_غانم مريم ،مرجع سابق ذكره، ص24.

⁴بن يريخ أمال، عقد الاعتماد الايجاري كآلية قانونية للتمويل ، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري،تيزي وزو، 28ماي2015،ص115_126

1_2 أركان شكلية

أ_ الكتابة:

حسب القواعد العامة يجب إ فراغ العقد على شكل معين لإبرامه لأنه لو كان الكتابة رسمية لا أشرتط المشرع العقد لدى الموثق وذلك حسب المادة 324 من القانون المدني التي تنص على العقد الرسمي يثبت فيه موظف أو ضابط عمومي أو شخص مكلف بخدمة عامة تم لديه أو تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للأشكال القانونية وفي حدود سلطة أو اختصاصه إلا انه يجب كتابته وتقيده في سجل العقود المعد لذلك ومصالحة الشركات وتعتبر الكتابة وسيلة للإثبات وذلك لضرورة اقتصادية.

ب_ الشهر:

طبقاً للقواعد العامة في الشهر فإنه لا يجوز التصرفات العقارية ما لم يتم إ فراغها في قالب كتابي هذا بالنسبة للعقار ويشترط المشرع الفرنسي في المحرر الذي يفرغها التصرف إن يكون رسمياً وهذا حال كذلك التشريع الجزائري الذي يجعل الكتابة الرسمية في مكانة الركن الواجب لانعقاد ويكون الشهر للعقار لدى المحافظة العقارية لذلك أما المنقولات هو المركز الوطني لسجل التجاري¹.

ثانياً_ حالات فسخ عقد الإيجار التمويلي :

إن تعدد الحالات والأسباب التي تؤدي إلى فسخ وإنهاء العلاقة بين الطرفين إما بقواعد عامة أو ما تم الاتفاق عليه أعدم دفع البدليات المستحقة في مواعيدها: وحسب ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 20 من الامر 96/09

_ افلاس المستأجر أو إعلان إعساره وهو ما نصت عليه المادة 22 من الامر 96_09

انفساخ عقد الإيجار بقوة القانون:

وهذا ما نص عليه المشرع في المادة 122 من القانون المدني على انه "اذا فسخ العقد يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد فاذا استحال ذلك جاز للمحكمة ان تحكم بالتعويض "

ثانياً **التعويض**: وهذا ما نص عليه المشرع في المادة 13 من الامر 96/09 إن فسخ عقد الاعتماد التجاري خلال الفقرة غير قابلة للإلغاء من قبل طرف من الأطراف تمنح الطرف الآخر حق التعويض الذي يمكن تحديده مبلغه ضمن العقد في إطار بند خاص والهدف من إدراج هذا الشرط هو حث المدين على تنفيذ التزاماته وتفادي الإخلال به، إلا أنه في المقابل منح المشرع سلطة تقديرية يمكن من خلالها تخفيض الشرط الجزائي وهذا ما نصت عليه المادة 184 من القانون المدني بحيث نصت على ذلك في الحالتين هما؛ _ اذا نفذ المدين الأصلي من جزء منه

_ اذا اثبت أن الدائن لم يلحقه أي ضرر بسبب إخلاله بالتزاماته التعاقدية.²

¹ حماي تيزيري _غانم مرهم ،مرجع سابق،ص27_28.

² السعيد عبابسة ،النظام القانوني باعتماد التجاري، شهادة الماستر ، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي ،ص69_72_73.

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي للإيجار التمويلي

بعد التأطير والتنظيم القانوني الذي قدم مند صدور الأمر 96_09 في جانفي 1996 لايسعني في هذا المطلب سواء اللجوء والإحاطة بجوانبه المحاسبية والجبائية والتطرق لأهم مزاياه وعيوبه وذكر أنواع عقد الإيجار التمويلي كالآتي:

أهمية التأجير التمويلي :

يعد التأجير التمويلي من أهم الصيغ الاستثمارية التي ابتداعه الفكر الاقتصادي والمالي وافقها في رفع معدلات النمو الاقتصادي نظرا إلى طبيعة وسهولة تطبيقه واستجابته للاحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية ولاسيما انه يعد بديلا جيدا لها في الحالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي بدلا من لجوئها إلى الاقتراض من البنوك أو قياسها بطرح أسهم جديدة أو بحثها عن شركاء جدد وما يكتنف ذلك من الصعوبات ومصروفات مختلفة كونه يقدم تمويلا كاملا بنسبة 100% للقيمة الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها وهو ما يتوافر عادة في أي من الأساليب التمويلية الأخرى.¹

الفرع الاول : أنواع الإيجار التمويلي :

إن تطور الاقتصاد باستمرار وبتنوع الحاجات التي تستجيب لها هذه التقنية تختلف هي الأخرى من اقتصاد إلى آخر ومن ذهنية لأخرى سوف نعرض صور العامة والخاصة لإيجار التمويل كالتالي :

أولا_ الصور العامة للإيجار التمويلي حسب المشرع الجزائري: وتنقسم إلى ثلاث صور منها :

أ_ الإيجار التمويلي للمنقولات : وحسب المادة 7 من الأمر 96_09 المتعلق بالاعتماد الاجباري "يعتبر الاعتماد الاجباري للأصول المنقولة عقدا تمنح من خلاله شركة التأجير البنك أو المؤسسات المالية المسماة بالمؤجر على شكل تأجير مقابل الحصول على إيجارات ولمدة ثابتة أو أصولا مشكلة من تجهيزات أو عتاد أو أدوات ذات الاستعمال المهني لمعامل اقتصادي شخصا طبيعيا كان أو معنويا يدعي المستأجر كما يترك لهذا الشخص إمكانية اكتساب الأصول المؤجرة عن طريق دفع سعر متفق عليه والذي يأخذ بعين الاعتبار على الأقل جزئيا الأقساط التي دفعها بموجب الإيجار".

ب_ التأجير التمويلي العقاري : مما يلاحظ على تعريف المشرع الجزائري للإيجار التمويلي للعقارات هو قطعة المشرع في تكييف العلاقة الناشئة بين المؤجر والمستأجر على أنها علاقة تجارية مع إمكانية تملك المستأجر جميع أو بعض الأموال المؤجرة .

¹ - بسام احمد عثمان، النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسلك الحديدية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة دمشق المجلد 27، العدد 3، 2011 ص 609.

ج- الإيجارة للمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية: من خلال المادة الأمر 96_09 نجد أن المشرع وسع من نطاق عقد الإيجار التمويلي ليشمل المحلات التجارية والمؤسسات الحرفية ولعللى الهدف من ذلك هو حل مشاكل التمويل التي تعاني منها المشروعات الصناعية والتجارية وبصفة خاصة الزراعية.¹

ثانياً- صور خاصة للإيجار التمويلي :

أ- التأجير التشغيلي: عقد تجاري قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيرا عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصول المؤجرة. عادة تراوح بين (6_10) سنوات بسبب توقعات المستأجر لاحتمالات ما قد يطرأ من تغيرات فنية للأصل. ويتميز هذا النوع من التأجير عن غيره ببعض الخصائص من أبرزها أنه لا يستهلك رأس المال المستثمر من قبل المؤجر لأن مدة التعاقد لا تغطي إلا جزءا محدودا من العمر الاقتصادي للأصل، فضلا عن أن المؤجر يقدم بعض الخدمات الخاصة كالصيانة كما يتحمل مخاطر التقادم ونفقات التأمين على الأصل.²

ب- التأجير التمويلي: إن هذا النوع يتميز بأنه غير قابل للإلغاء أو الفسخ إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر وتكون عقود الاستئجار المالي محددة لفترة زمنية تتفاوت حسب نوع الأصل، وعقد الاستئجار المالي لا يتضمن خدمات الصيانة بل يقع عبئ تكاليفها على عاتق المستأجر³

الفرع الثاني: المزايا التأجير التمويلي لأطراف العقد

مزاياه بالنسبة للمؤجر "المؤسسة المؤجرة"

الفائدة الأساسية التي تحظى بها المؤسسات المؤجرة حق الملكية التي تعتبر الفائدة لها وتأمينا حقيقي للاستثمار المؤجرة هذا ما يميزها عن المؤسسات القرض الأخرى بحيث تستطيع استفتاء حقوقها كاملة قبل المتاجر أو دائنة في الإفلاس إن كان تاجرا أو عساره إن كان أحب مهنة غير التجارية

- يحرص المؤجر على أن صيانة وتأمين الاستثمار يكون على عاتق المستأجر وهذا خوفا من تعرضه إلى مخاطر السوق كحالة عدم خيار الشراء من هذا الأخير وبالتالي يستفيد المؤجر من صيانة وتأمين التجهيز لأنه بمثابة ضمان إسترجاع الاستثمار بحالة جيدة ؛

- عندما يقرر المستأجر شراء الإستثمار في نهاية مدة العقد يتحمل هذا الأخير انخفاض القيمة بفعل التقادم بالإضافة إلى تحمله لمخاطر تكنولوجية وهذا على عكس المؤجر الذي يتجنب هذه المخاطر؛

- زيادة عن هذه الفوائد يحصل على ميزة ضريبة وهي نسبة من قيمة الأصول المستثمرة وتفاوت هذه الأخيرة "قيمة الضريبة" حسب نوع الأصل وعمره الإنتاجي.⁴

¹ السعيد عباس، مرجع سابق، ص 22_23.

² بسام أحمد عثمان، مرجع سابق، ص 611

³ يوسف حسن، يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 271.

⁴ مقدم مصطفى، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغير العمل المصرفي، المؤتمر الرابع، جامعة فيلا، جامعة الجزائر، ايام 15_16_03_2005

مزايا بالنسبة للمستأجر

- توفر عقود الاستئجار للمستأجرين 100% من تكلفة اقتناء أصل مما يمكن المستأجر من توفير السيولة فضلا عن أي ثبات قيمة الدفعة الإيجارية يحمي المستأجر من مخاطر التضخم وارتفاع تكلفة التمويل¹؛
- الحماية ضد مخاطر التقادم يستطيع المستأجر أن يخفض مخاطر التقادم للأصول ذات التقنية السريعة بتحويلها إلى المؤجر في نهاية فترة الإيجار أو إلغاء العقد القديم واستبداله بعقد جديد .
- المرونة حيث تحتوي اتفاقية الإيجار على شروط لا تحد من اتفاقيات ديون أخرى فضلا من أنه يمكن للمؤجر أن يكيف اتفاقية الإيجار وفقا لاحتياجات المستأجر فعلى سبيل المثال قد يكون مبلغ دفعة الإيجار محمدا مقدما أو بتغير وفقا للمبيعات أو سعر الفائدة أو مؤشر الأسعار أو أي عوامل أخرى .
- تجنب القرارات المعقدة لقرارات الشراء .

مزاياه بالنسبة للاقتصاد الوطني :

- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية فمن خلال تمويل الأصول الرأسمالية والمشروعات والاقتصادية أو تجديدها وفتح أفاق جديدة للاستثمار بأقل تكلفة هذا يؤدي إلى تنشيط و زيادة كل من الحركة في قطاعات الاستثمارية بأقل تكلفة وزيادة الناتج القومي إضافة إلى المساهمة في تقليص مشكلة البطالة بتشغيل أيادي عاملة جديدة وزيادة القوة الشرائية لهم والمجتمع مما يولد نوعا من الانتعاش الاقتصادي ودفعاً لعملية التنمية الاقتصادية؛
- كسر حدة آثار التضخم على تكلفة عمليات التوسع للمنشآت فالتأجير التمويلي لا ينتظر لتشكيل لدى المنشأة احتياجات أو طرح أسهم جديدة أو تقوم بتعديل هيكل رأس مالها حتى تقوم بالاستثمارات هذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات في ظل ارتفاع موجات التضخم خاصة بالنسبة لدول العربية وبالتالي يمكن اعتبار التأجير كعامل نشط للاستثمارات خلال الأزمات والكساد الاقتصادي ؛
- التأجير التمويلي يعتبر إضافة جديد إلى أساليب التمويل التقليدية مما يوفى للمنشآت الاقتصادية فرض ومرونة أكبر عند اتخاذ قرار الاستثمار².

ثالثا عيوب التأجير التمويلي :

- على الرغم من تعدد المزايا الخاصة بالتأجير التمويلي إلا أن هناك تحفظات عديدة تحيط بالتأجير التمويلي من أهمها:
- 1_ إن حصول المستأجر على منافع ضريبية وتحمل المؤجر تكلفة التقادم تجعل من التأجير التمويلي دائما بديلا أكثر تكلفة حيث تزيد أقساط الاستئجار في النهاية عن ثمن الأصل في حالة شرائه؛
- 2_ قد ترغب الشركة المستأجرة في إدخال تحسينات فنية على الأصل المستأجر لمواكبة التطور الإنتاجي ولكن لا يستطيع تنفيذ ذلك بسبب عدم موافقة المالك المؤجر؛

¹ خالد زيدان عبد السلام أفضلي، مرجع سابق، ص 29

² مكي نبيل، مرجع سابق ، ص 54

3_ في حالة عقود الإيجار الرأسمالي إذا تقادم الأصل بسبب التطورات التكنولوجية وأصبح غير مجدي استعماله اقتصاديا فان المستأجر لا يستطيع إلغاء العقد ويكون ملتزما بدفع أقساط دفعات الإيجار السنوية خلال المدة المتبقية من فترة الاستئجار¹؛

الفرع الثالث التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي :

اولا_المعالجة المحاسبية في دفاتر المستأجر :يسجل عقد الإيجار تمويل في الأصول ،بحيث يجعل إحدى حسابات القيم الثابتة (مدينا حساب فرعي 21)ويقابلة في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 في الجانب الدائن)وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل (حساب 167 مدينا) بمبلغ السداد وكذلك حساب الخزينة أو يسجل مثل عملية الشراء على الحساب ،كما يجب إن تسجل المؤسسة التي استأجرت الأصل الاهتلاك وذلك طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ،والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 ادا كان الأصل محل الإيجار التمويلي أصل غير عادي ومن خلال حسابات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالاهتلاكات.

ثانيا_المعالجة المحاسبية في دفاتر المؤجر :يسجل مبلغ الأصل محل عقد الإيجار التمويلي في الحقوق طويلة الأجل (القيم الثابتة المالية)حساب 274،ولا يمكن تسجيلها ضمن الممتلكات حتى ولو كان المؤجر لديه عقد امتلاك هذا الأصل وعقد التحصيل يسجل في الجانب الدائن 274حساب قروض وحقوق خاصة بعقد الإيجار التمويل وحساب 762 ايرادات الأصول المالية مقابل تسجيل حساب الخزينة مدينا.²

الفرع الثالث _الإيجار التمويلي و القوانين الجبائية

أ_قانون المالية التكميلي لسنة 2001:إضافة لما جاء في القوانين المالية السابقة لما يتعلق بالقروض الايجارية "أو الإيجار التمويلي" إلا أن قانون المالية لسنة 2001 التكميلي فقد يتم عرض لبعض ما يخص :

يمكن للمؤجر في إطار الإيجار التمويلي أن يطبق الاهتلاك الخطي أو التنازلي للأصول الثابتة على فترة تساوي مدة عقد الاعتماد الايجاري، كما يستثنى من القاعدة الخاضعة للرسم على النشاط المهني ،الجزء الخاص بتسديد أصل الاستثمار في إطار القرض الايجاري ،وبصيغة أخرى فإن الفوائد المحصلة من طرف مؤسسة الإيجار وحدها تكون خاضعة للرسم على النشاط المهني ،إضافة إلى ترقية الاستثمار عندما يتم شراؤها من طرف المقرض المؤجر في إطار عقد الاعتماد الايجاري المالي المبرم مع الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية.³

¹ احمد توفيق بارودي، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية _دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، جامعة غزة، 2011، ص32

² - شعيب شنوف، مدى توافق النظم المحاسبية العربية مع المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية- دراسة حالة ميدانية، مؤتمر كلية التجارة، جامعة القاهرة ، بعنوان المحاسبة في عالم متغير ، 2014.

³ مادتين 2و20 من قانون رقم 01_12 المؤرخ في 19 جويلية، لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد38 صادرة بتاريخ: 21 جويلية 2001ص4_8.

ب_ قانون المالية لسنة 2008 (القانون رقم 07_12_07 ديسمبر 2007): وتتلخص الترتيبات الجديدة لقانون المالية 2008 والتي تضاف إلى المميزات الجبائية الممنوحة في قوانين المالية السابقة لصالح ترقية القرض الإيجاري فيما يلي :

_ بالنسبة لفوائض القيمة الناتجة عن التنازلات المهنية وتكون معالجتها كالتالي :

. فوائض القيمة المحققة عند التنازل عن أصل معين من طرف المؤجر لصالح المستأجر بنقل ملكية الأصل إلى هذا الأخير ولا تدخل في الأرباح الخاضعة للضريبة .

فوائض القيمة المحققة عن تنازل أصل معين كم طرف المؤجر لصالح المستأجر في عقد إيجاري من نوع lesae bike للتدخل في الأرباح الخاضعة لضريبة

بالنسبة للرسم على القيمة المضافة: تكون عمليات الاكتساب للأصول المبرمة في إطار قرض إيجاري من طرف البنوك والمؤسسات المالية مستفيدة من إعفاء فيما يخص الرسم على القيمة المضافة وتجدر الإشارة إلى أن شركات القرض الإيجاري تكون من إجباري إجراء عملية توزيع لمبلغ الرسم على القيمة المضافة المقطعة من عمليات التنازل المنجزة في عقود القرض الإيجاري وهذا في حالة ما إذا تم رفع خيار الشراء من طرف المستأجر في نهاية مدة الاستئجار

بالنسبة لحقوق التسجيل والطابع: في إطار عقود القرض الإيجاري من نوع LEASE 8BQKE فان حركات العقد أو العقارات المهنية المتنازل عنها من طرف المؤجر لصالح المستأجر عند رفع حق الشراء تكون معفاة من حقوق التسجيل. بالنسبة للاهلاك

ابتداء من قانون المالية لسنة 2008 فان المؤجر مسموح له بمطابقة الاهتلاك الجبائي للأصل المكتسب مع الاهتلاك المالي للقرض

بالنسبة للرسم على الإشهار العقاري: تعفى من الرسم على الإشهار العقاري كالعقود المتعلقة بعمليات اكتساب عقارية (اكتساب عقارات) المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنظمة لأمر رقم 03_11_03 ل26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وهذا في إطار قرض إيجاري عقاري أو أي قرض مشابه، موجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين الاقتصاديين لأغراض تجارية صناعية فلاحية أو بغرض ممارسة مهنة حرة .

_ **المميزات الجبائية الممنوحة في إطار الأمر (L'ordonnance) الخاص بالتنمية والاستثمار :** حيث يمكن للمؤجر أن يتمتع بالمزايا الجبائية والجرمكية المنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتنمية والاستثمار في حالة ما اذا كان العتاد المكتسب في إطار أي عقد للقرض الإيجاري يرم مع المستثمر يتمتع بالمزايا السابقة.

الرسم على النشاط مهني : حيث يكون الجزء الخاص بتسديد أصل القرض غير داخل في رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني

الإيجارات: الإيجارات المدفوعة في إطار عقد قرض إيجاري دولي لمؤجر غير مقيم في الجزائر تستفيد من تخفيض مقدار 60% من المبالغ المشكلة للقاعدة الخاضعة للضريبة على الأرباح العمليات.

مزايا أخرى ومنها:

إدراج عمليات الاسترداد والتصدير لعتاد على شكل قرض إيجاري ضمن عمليات الدفع المؤجل، 'paiement différé' وبالتالي فهي تخضع إلى شروط التوطن والدفع المطبقة على هذه العمليات.

يستفيد من النظام المسمى القبول المؤقت العتاد المستورد في إطار قرض إيجاري خلال مدة العقد والتي لا يمكن إن تتعدى 5 سنوات.¹

ج_ قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

حيث بنص هذا القانون على الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 2018/12/31، وهذا لكل الإيجارات المدفوعة في إطار القرض الإيجاري يكون موضوعه بعض أنواع العتاد الفلاحي المنتج في الجزائر "عتاد السقي، عتاد منتج محليا لانجاز وحدات الحليب الصغير، زراعة الزيتون، إنتاج زيت الزيتون وتخزينه، إعادة تجديد عتاد الإنتاج والاستثمار في الصناعات التحويلية"².

قانون المالية 2010: يستمر تطبيق الأحكام السابقة على قانون المالية لسنة 2010 والمتعلقة بقواعد الاهتلاك في إطار عقود القرض الإيجاري بصفة انتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2012 وعليه، يستمر بصورة استثنائية. وفي إطار عمليات القرض الإيجاري، في اعتبار القرض المؤجر من الناحية الجبائية يتوفر على الملكية القانونية للملك المستأجر ويكون بهذه الصفة صاحب الحق في ممارسة اهتلاك هذا الملك. ويستمر القرض المستأجر هو المالك الاقتصادي للملك بمفهوم المقاييس الجديدة للمحاسبة في اهتلاك حق قابلية خصم الربح الخاضع للضريبة المطبق على الإيجارات المسددة إلى القرض المؤجر ممارس الاهتلاك إلى غاية نهاية الاستحقاقات المذكورة.³

د_ قانون المالية 2014: دون الإخلال بالنظام المحاسبي المالي، يعد المؤجر جبائيا مالكا للعين المؤجرة، في عمليات الاعتماد الإيجاري التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية وشركات القرض الإيجاري، ويتعين عليه تسجيله كأصل ثابت ويطبق عليه الاهتلاك الجبائي على أساس الاهتلاك المالي للقرض الإيجاري وتسجل مبالغ الإيجار المقبوضة كنتائج / ويعد المستأجر جبائيا مستأجر للعين المؤجر وتسجل المبالغ التي يدفعها المستأجر لصالح المؤجر كتكلفة⁴.

¹ طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010، ص 199_200.

² المادة 24 من الامر رقم 08_02 المؤرخ في 24 يوليو 2008، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 44 صادرة بتاريخ 26 يوليو 2009 ص 8_9.

³ المادة 27 من الامر 01_10 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، ص 11.

⁴ المادة 53 قانون رقم 08_13 مؤرخ في 30/12/2013، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68 صادرة بتاريخ 31/12/2013 ص 17.

ثالثا: تقييم العلاقة بين النظام المحاسبي المالي لعقود الإيجار التمويلي والقواعد الضريبية

بناء على ما سبق تم تعريف عقد الإيجار التمويلي وكيفية معالجته محاسبيا وحسب الاعتراف بالأصول يتم ادراج الأصل في حسابات المستأجر مع تسجيل أفساط الاهتلاك وهذا تطبيقا لمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني وتجدد الإشارة إلى إن النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعيار المحاسبي الدولي 17، أما بالنسبة للقاعدة الضريبية فهي مختلفة، فحسب قانون المالية لسنة 2014 فإنه لا يمكن إدراج الأصول المكتسبة عن طريق عقد الإيجار التمويلي في محاسبة المستأجر (وبالتالي لا وجود للاهتلاك) وإنما يكفي بتسجيل المبالغ المدفوعة لفائدة المؤجر كتكلفة إي بمعنى أن القاعدة الضريبية لا تفرق بين عقد إيجار تمويلي وعقد إيجار بسيط إي أن المؤجر يظهر في محاسبة المؤجر سواء أكان العقد بسيط أو تمويلي وهذا يختلف مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي¹.

الفرع الرابع_ الإيجار التمويلي والشريعة الإسلامية :

بالنظر إلى المسائل العديدة التي يثيرها عقد التأجير التمويلي وذلك في إطار قواعد الفقه الإسلامي نجد أن عقد الإيجار التمويلي تصاحبه عدد من الأمور هي :

- 1_ إن عقد التأجير التمويلي هو تعاقد على سلعة غير مملوكة للمؤجر سواء أكان المصرف أو المؤسسة التي يؤجرها للمستفيد وهو المستأجر، ويكون ذلك في وقت التعاقد وهذا التصرف لا يصح في الفقه الإسلامي ومن ثم يجب أن تكون السلعة مملوكة للمؤجر وقت إبرام عقد التأجير مع العميل التي يتعامل مع المصرف أو المؤسسة، ومقبوضة على النحو الذي تم ترجيحه من قبل الفقهاء.
- 2_ نجد أن عقد التأجير التمويلي يشتمل على أكثر من عقد فهو يشمل وعدا بالتأجير، وعقد وكالة وعقد توريد وعقد تأجير ووعد بالبيع. ومن هنا فإن الشاذلي قال في هذا. أما إجتماع مثل العقود وهذه الوعود قد تؤثر على الوفاء بمتطلبات أو موجبات هذه التصرفات التي إتفق عليها، ولكن إذا أخذنا برأي الفقه الإسلامي في أن تكون السلعة مملوكة ومقبوضة للمؤسسة وقت التعاقد، فإننا بذلك نطوي بعضا من التصرفات التي تجتمع في هذا العقد حسب صورته القانونية، وهي (عقد التوكيل) وعقد التوريد، والوعد بالإجارة ونصبح حينئذ إمام عقد مقترنة بوعد البيع بضمن محدد وحسب سعر السوق، أو مدة الإجارة أو إعادة السلعة إلى المؤسسة وبناء على ذلك لا يكون هناك محذور في هذه التصرفات لأنها تتساوي مع صور الإجارة المقترنة بوعد البيع بضمن حقيقي، بل أنها تكون أكثر مرونة بالنسبة للمستأجر إذا تعطيه الحق في اختيار واحد من أمور ثلاثة بعد انتهاء مدة الإجارة².

خبيطي خضير، تقييم واقع بين قواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

¹، 2015، ص32

² محمد عبد الله بريكات الرشيد "عقد الإجارة المنتهية بالتملك" دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2009، ص63_64.

ثانياً_ الضوابط الإيجار المنتهية بالتملك (الإيجار التمويلي):

ضابط المنع: أن يرد عقدان مختلفان في وقت واحد، على عين واحدة، في زمن واحد .

ضابط الجواز :وجود عقدين منفصلين مستقل كل منهما عن الآخر، زمنا بحيث يكون إبرام عقد البيع بعد عقد الإجارة، أو وجود وعد بالتملك في نهاية مدة الإجارة والخيار يوازي الوعد في الأحكام وأيضا أن تكون الإجارة فعلية وليست ساترة للبيع .

_ أن يكون ضمان العين المؤجرة على المالك لا على المستأجر، وبذلك يتحمل المؤجر ما يلحق العين من غير تلف ناشئ من تعدي المستأجر أو تفريطه، ولا يلزم المستأجر ينشئ اذا فاتت المنفعة؛

_ اذا اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة فيجب أن يكون تأميننا تعاونيا إسلاميا لا تجاريا، ويتحمله المؤجر وليس المستأجر . يجب أن تطبق على عقد الإجارة المنتهية بالتملك أحكام الإجارة طوال مدة الإجارة وأحكام البيع عند تملك العين¹ .

صعوبات ومشاكل عقد الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية:

إن التأخر الذي شهده انتشار القرض الايجاري في الجزائري يعود إلى أسباب عديدة يمكن حصرها فيما يلي :

_ تخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيث المرد ودية والمخاطر؛

_ وجود بنوك عمومية مثقلة بالديون، مع ضعف قدراتها التمويلية ؛

_ غياب المبادرة والإبداع وتطور النظام المالي الجزائري؛

_ ضعف تهيئة المحيط الملائم، وعدم وضوح الرؤية والشفافية فيما يخص الإصلاحات ؛

_ غياب التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة خاصة الجانب الجبائي ؛

_ التأخر في تأسيس بورصة الجزائر ؛

_ عدم احترافية رجال البنوك وتأهيل المهنة المصرفية ؛

_ غياب إرادة حقيقة من الدولة في تنظيم ودعم القرض الايجاري الجزائري .

إن كل هذه العوائق والقيود يجب أن تزول لما لها من أثر سلبي في تطبيق والعمل بهذه الصيغة التمويلية خاصة وان لها دور

بارز في تمويل المؤسسات الاقتصادية ومن ورائها الاقتصاد الجزائري ككل²

¹ عزوز مناصرة، التمويل بالاعتماد الايجاري في مصرف السلام_الجزائر_رؤية اقتصادية قانونية فقهية _مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية_العدد التاسع_جوان 2016 ص202_203.

² بن عزه هشام .مرجع سابق، ص 181.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة :

يعرض هذا المبحث العديد من الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون في جامعات مختلفة ،من أجل معالجة الموضوع الإيجار التمويلي بعدة إشكاليات مختلفة .وما يميزها عن دراستنا الحالية من خلال أوجه التشابه والاختلاف بينها .

المطلب الأول :الدراسات السابقة حول عقد الإيجار التمويلي**الفرع الاول : دراسات بالعربية****_دراسة فواز صالحوم حمودي 2005 "مقال"****مشكلات الاستئجار التمويلي وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات¹**

هدفت هذه المقالة المقدمة ضمن مجلة جامعة دمشق للعلوم والاقتصادية والقانونية لدراسة النتائج التي تتعلق به الناحية القانونية وأثرها على الميزانية والناحية الاقتصادية وأثرها على اتخاذ القرار بالشراء والاستئجار هذا بالإضافة إلى مناقشة تكلفة الاستئجار التمويلي وتكلفة الاقتراض والشراء والاعتماد على البحث المكتبي وعليه خلص بأن الاستئجار التمويلي أصبح من أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية أو التجارية وكذلك يعد أكثر موضوعية وخصوصا في المنشآت الاقتصادية التي تعاني من نقص في رأس المال بالعملة الصعبة في سورية .

دراسة فتح محمد عمر المحضار 2005 "دكتوراه**محاسبة عقود الإيجار دراسة تطبيقه في شركة طيران الخطوط الجوية اليمنية .²**

اتبعت الدراسة منهج الوصفي التحليلي ومنهج البحثي المقارن دراسة الأدبيات المتعلقة بنظام التأجير التمويلي وناقشت هذه من خلال توضيح تعريف هذا الأخير وأنواعه ومزاياه وعيوبه ثم ألفت الضوء على قرار التأجير التمويلي وطرق تقييم هذا القرار بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الشركات اليمنية معينة ولديها الرغبة في تطبيق نظام التأجير التمويلي كذلك البنوك التجارية كما أوصت الدارسة بالسماح للبنوك التجارية بتأسيس شركات تأجير تمويلية من خلال مشروع الاستثمار وإعادة النظر في القوانين الضريبية التي تعيق العمل بالتأجير التمويلي بالإضافة إلى الإسراع في سن قانون التأجير التمويلي في اليمن.

¹ دراسة فواز صالحوم حمودي ، مشكلات الاستئجار التمويلي lesing وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 21،العدد الأول، 2005.

² فتح محمد عمر المحضار، محاسبة عقود الإيجار دراسة تطبيقه في شركة طيران الخطوط الجوية اليمنية ،مذكرة دكتورا،جامعة دمشق،2005.

دراسة حوالف عبد الصمد 2008 "ماجستير"

الإطار القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري الليزنيغ دراسة مقارنة¹

هدفت إلى إجراء دراسة تحليله مقارنة لعقد الاعتماد الإيجاري في القانون الجزائري ومقارنته بالقانون الفرنسي للبحث على الحلول القانونية في القانون والفقهاء والقضاء الفرنسي وكذا في القانون المصري على اعتبار أن هذا القانون ينتمي إلى نفس الطائفة من القوانين اللاتينية وعلى أساس إن هذا القانون هو أسبق القوانين العربية التي اقتنت هذا العقد وقد خلصت لبعض الحلول منها فتح نقاش حول التوازن العقدي لهذا العقد مع عدم الإخلال بحقوق شركة الاعتماد الإيجار والتي تعتبر المعرضة للخطر بدرجة الأولى وكذلك جلب انتباه أصحاب البنوك والمتعاملين الاقتصاديين لهذه التقنية الجديدة لتمويل في بلادنا ولكي يتم النهوض بهذا البديل لتمويل هي التقليل من العوائق التي تتمثل في التسريع وتيرة الإصلاح البنكي والاعتناء بالعوامل المساعدة لها كالجانب الشرعي لتحفيزات وغيرها هكذا لتسهيل الفهم للمتعاملين.

دراسة احمد توفيق بارود 2011 "ماجستير"

معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية دراسة تطبيقه على المؤسسات المالية غير مصرفية العاملة في فلسطين.²

اتبع احمد توفيق المنهج الوصفي التحليل لدراسة معرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية وتم تطبيقها على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين وكذا معرفة نوع المعوقات التي تحول دون استخدام هذا الأسلوب حيث تم إعداد استبيان مكونة 40فقرة تغطي متغيرات الدراسة ويتكون مجتمع الدراسة 24مؤسسة إقراض تعمل في قطاع غزة والضفة الغربية وعليه تم توزيع 72 استبيانه وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج منها المؤسسات والشركات التمويلية معينة بالمعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلي حيث هذا الأخير لا يتنافى مع السياسات الائتمانية لهذه المؤسسات كما نرى إشكالية توفر التمويل اللازم لشراء الأصول من معدات وأجهزة بهدف تأجيرها .

واوصت الدراسة بالعمل على نشر الثقافة التمويلية بأسلوب التأجير التمويلي بين المؤسسات المالية التمويلية وإقرار التأجير وجعله حيز التنفيذ.

¹ حوالف عبد الصمد ، الإطار القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري الليزنيغ دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير ماجستير جامعة الاسلامية غزة، 2011

² احمد توفيق بارود ، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية دراسة تطبيقه على المؤسسات المالية غير مصرفية العاملة في فلسطين ،رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2011.

دراسة زيدان عبد السلام الفضلي 2013 "ماجستير"

اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار في ليبيا
دراسة استكشافية على عينة من المستثمرين المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي¹

في ظل تزايد الاهتمام العالمي بعقود الاستئجار بدأت الدعوة في ليبيا نحو إدخال أسلوب عقود الاستئجار ضمن الأنشطة التمويلية للوحدات الاقتصادية المختلفة لتسهيل عمليات الاختلال والتجديد للأصول وقد هدفت دراسة خالد زيدان الى تحديد اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار في قرارات المستثمرين وكذلك إلى معرفة أي التطبيقات توفر معلومات أكثر ملائمة للمسيرين في البيئة الليبية استخدمت الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي ووفرت الدراسة دليل علمي حيث عدد المؤسسات المشاركة في الدراسة 23 مؤسسة بأنه لا تؤثر التطبيقات المحاسبية لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار.

وأوصت الدراسة بتحديد معالجة محاسبة لعقود الاستئجار بأنواعها المختلفة توعية المستثمرين بسوق الأوراق المالية بما تحويه القوائم المالية من معلومات عن عقود الاستئجار مع إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع لزيادة المعرفة .

دراسة حنان كمال الدين جمال ضبان 2015 "ماجستير"

عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية²

اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي الاستنباطي في هذه الدراسة لمحاولة بيان الحكم الشرعي لعقد التأجير التمويلي وأراء الفقهاء المعاصرين في هذا العقد حيث أصبح أسلوبا متبعاً في التمويل لدى معظم الشركات والتي تهدف التعريف على التأجير التمويلي كأداة للمال في المشاريع والى أهم شروطه وخصائصه كما تطرقت إلى التكييف الفقهي لهذا العقد .
خلصت الدراسة لعدة نتائج منها أن عقد التأجير هو عقد جديد وأنه عقد ثنائي الأطراف من حيث الإبرام وثلاثي من حيث التنفيذ كذلك وجود اختلاف الفقهاء المعاصرون في بيان حكم التأجير التمويلي نظراً لوجود أسباب لهذا الاختلاف .
وقد توصلت الباحثة إلى العمل على إنشاء هيئة رقابة شرعية من قبل الجمعيات العمومية للمؤسسات والمصاريف الإسلامية وعدم إقحام الناس في المعاملات المحرمة

دراسة أسامة اسماعيل محمد عمارة 2015 "ماجستير"

عقد التأجير التمويلي في فلسطين الأحكام والانقضاء دراسة تحليلية مقارنة³

تناولت هذه الدراسة عقد التأجير التمويلي في فلسطين الأحكام والانقضاء دراسة تحليلية حيث تطرق الباحث إلى الأحكام عقد التأجير التمويلي من حيث بيان التزامات وحقوق كما من المؤجر والمستأجر التمويلي وكذلك إلى انقضاء هذا العقد سواء بانتهاء المدة المحددة في العقد أو انتهاء أثناء سريان العقد لأسباب متعددة وتمثل هدف المقارنة بالخروج بتصور شامل وعم

¹ زيدان عبد السلام الفضلي ، اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات في ليبيا ،رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2015.

² حنان كمال الدين جمال ضبان 'عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية"،رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2015.

³ أسامة اسماعيل محمد عمارة ،عقد التأجير التمويلي في فلسطين الاحكام والانقضاء "دراسة مقارنة"،رسالة ماجستير ،جامعة بيرزيت، 2015.

من الأحكام النازمة لعقد التأجير التمويلي من حيث انقضائه وبيان مدى دقة هذه الأحكام ومواطن ضعفها وسبل معالجتها وخلصت الدراسة إلى نتائجها منها.

إن التأجير التمويلي عملية مركبة ترمي إلى تحقيق هدف اقتصادي كما أنه يترتب التزامات الماجر والتي تعبر حقوق للمؤجر

وأوصت الدراسة لعدة نقاط كالأتي بإعادة النظر وتعديل لعدة فقرات قانونية ضرورة تنظيم خيار المستأجر بالشراء وفق قواعد محددة وجعله من الشروط التي يجب أن يشملها عقد التأجير التمويلي .

_دراسة احمد محسن عبد ربه الطراونة 2016 "ماجستير"

اثر التأجير التمويلي على الأداء المالي للمصاريف الإسلامية الاردنية¹

هدفت الدراسة لتحليل على إيرادات التأجير التمويلي إلى الأداء المالي للمصاريف الإسلامية الأردنية خلال الفترة 2010_2014 حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحقيقي أهداف الدراسة وذلك باعتمادها على البيانات المالية الخاصة بثلاثة مصاريف إسلامية أردنية . من خلال حساب العائد على كل من السهل والأصول وحقوق الملكية وكذلك على الاستثمار وتوصلت إلى النتائج التالية :

وجود أثر الإيرادات الإيجار التمويلي على العوائد المدروسة من السهم وحقوق الملكية والاستثمار ومن جهة أخرى إن إيرادات الإيجار التمويلي لا تؤثر على عائد الأصول كما يعتبر التأجير التمويلي نشاط رئيسي من أنشطة المصاريف الإسلامية وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها التركيز على تفعيل هذه الصيغة من الإيجار مع ضرورة توعية الإداريين بالقطاع المصرفي الاردني بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة منه.

دراسة "صفاء عمر خالد بلعاوي 2005 "ماجستير"

النواحي القانونية في عقد الإيجار التمويلي وتنظيمه الضريبي².

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي . ومنهج البحث المقارن ودراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع والبحث في القوانين السارية المفعول في مصر وفرنسا وأمريكا وذلك بطريقة التحليل المقارن للتمييز بين العيوب والمزايا وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة للخروج بتصوير إيجابي حول آلية التطبيق في فلسطين

خلصت الدراسة بنتائج مفادها أنه على المشرع الفلسطيني أن يقوم بسن تشريعات خاصة بعقد التأجير التمويلي مستقلة عن أي قانون آخر وان يتضمن قانون الضريبة نصوص خاصة لمعالجة إحكام عقد التأجير التمويلي مثل ربط علاقة تعاقدية بين المستأجر والمورد والاسترجاع السريع للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً لضمان عدم إلحاق الضرر بأطرافه بما يلاءم هذا العقد الحديث ويساعد على تطويره وتشجيع التعامل به .

وقد أوصت بالإسراع في سن القوانين المنظمة لعقود التأجير التمويلية ومراعاة استقلاليتها عن العقود الأخرى كونها تجمع بين صفات الملكية والتأجير معا

¹ احمد محسن عبد ربه الطراونة، أثر التأجير على الأداء المالي للمصاريف الإسلامية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

² صفاء عمر خالد بلعاوي النواحي القانونية في عقد الإيجار التمويلي وتنظيمه الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2005.

مداخلة ماضي بالقاسم

التمويل بالاجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري¹

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة بالارقام والبيانات المقدمة من طرف بنك البركة في الجزائر ذلك لهدف توضيح صيغة التمويل بالاجارة الذي تقدمه البنوك الإسلامية مصدرا هاما من مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل للشركات في كل من الاقتصاديات المتطورة وتلك النامية حيث يلعب دورا اقتصاديا فعالا في هذه الدول من خلال دعمه لتطوير قاعدة الأصول الإنتاجية للمستأجرين بشكل عام وللمؤسسات صغيرة ومتوسطة بشكل خاص مما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسات الاقتصادية المحلية على المنافسة ومواكبة التطور فمن خلال ما توصلت إليه الباحث من نتائج إلا انه قدم بعض الاقتراحات أو التوصيات كالآتي :

ألا يتعامل التمويل بالاجارة في إطار الشريعة الإسلامية بشكل اقل من القروض البنكية وضرورة التأكيد على قانون أو تعريف خاص بهذا النوع من التمويل.

إضافة إلى تنظيم ملتقيات وندوات حول التمويل بالاجارة من طرف البنوك والمؤسسات المالية أو حتى المتعاملون بماته التقيمة التمويلية ،

دراسة (طالبي خالد 2010) ماجستير

دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة حالة :الجزائر²

تهدف الدراسة الى توضيح أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعقبات التي تواجهها للحصول عليها ,من خلال فهم تقنية القرض الايجاري وكيفية الاستفادة منه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .تضاف إلى الوقوف عند أهم الخطوات المطبقة في الجزائر من أجل ترقية دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ودراسة حالة من اجل التعرض لواقع تطبيق التمويل بالقرض الايجاري في الجزائر.

خلصت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد وان الدور الذي يلعبه القرض الايجاري في تمويلها لا يزال ضئيلا وغير كاف .وقد تطرق الباحث لعدة توصيات وهي مواصلة المساعي الرامية لتحسين الإطار التشريعي والقانوني ,وضع أسس قوية للتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث العلمي عن طريق ربط أصحاب المؤسسات بالباحثين الجامعيين .

¹ ماضي بالقاسم، التمويل بالاجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري،

² طالبي خالد، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _دراسة حالة :الجزائر، جامعة بجاية، 2010.

الفرع الثاني: الدراسات الاجنبية :

**The importance of leasing for SME finance
Helmut Kraemer-Eis Frank Lang 15/2012¹**

القصود من هذه الورقة هو تعزيز الوعي بأهمية التأجير ووصفه بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وشرح العوامل المحركة والآليات فهو يعتبر أداة لتسهيل الحصول على التمويل، ويعتبر تقنية إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى لتمويل رأس المال والمعدات. وكما تبين من ذلك، تتوقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يظل التأجير ذا أهمية كبيرة كجزء لا يتجزأ من مجموعة أدواتها التمويلية. بيد أن جانب العرض تعرض لضغوط غير عادية في الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة وبالتالي دعم الجمهور ليس فقط يساعد على تعزيز فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام ، ولكن لمواجهة شدة تأثير الأزمة المالية على تمويل الشروط الضمنية المترتبة على الاستثمار والنمو .

Saadaoui Amina, Zoubiri Sara 2016.

Les obstacles au développement du crédit-bail en Algérie –cas des banques de la commune de Bejaia²

تدور إشكالية المذكورة حول القيود المختلفة التي تترك التأجير اقل طلبا واقل تطورا عن بقية الاعتمادات في الجزائر، حيث اعتمدت الباحثتان بإجراء دراسة استقصائية لتحليل العراقيل الرئيسة التي يواجهها التأجير من وجهة نظر المصرفيين، وقد ركز الفصل حول المفاهيم المختلفة لتأجير وعن خصائصه دون نسيان مزاياه وعيوبه، ويخصص الفصل الثاني حول نختلف الجوانب القانونية وضريبة والمتعلقة بالميزانية وكذا محاسبة التمويل في الجزائر .

خلصت الدراسة ان العقبات الرئيسية لاتزال تتمثل في ارتفاع تكلفة المنتج وثمانه، وكذلك عدم معرفة العملاء ومن الصعب إقناع الشركات لهذه الطريقة التمويل. إلا أنها أضافت عدت توصيات منها توسيع نطاق التمويل ليشمل قطاعات النشاط الأخرى من اجل اجتذاب المزيد من الزبائن، مع محاولة خفض معدل الإيجار الأول الزائد

**Magister 2011 smaili nabila
Pratique du credit-bail, analyse de la Situation algerienne³**

تدور إشكالية هذه المذكورة حول واقع التأجير التمويلي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم التطرق لتشغيل المبدأ الأساسي للتأجير مع ذكر مزاياه وعيوبه بالنسبة للمستأجر والمؤسسة المالية، كما ركز الفصل الثاني على مدى مساهمة النظريات المالية في تقييم التأجير، وأخيرا الفصل الثالث والرابع فخصص لدراسة التمويل التأجيري في الجزائر. وقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة القيام بتحديد مفهوم لتأجير وجميع الجوانب النظرية المرتبطة به والإجابة على الأسئلة التي تثار حول حقيقة ممارسة التأجير في الجزائر، حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع رؤساء الدول الأعضاء في المجلس، إدارات التأجير في عدة مصاريف تجارية وعينة من (50) مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

¹ Helmut Kraemer-Eis Frank Lang ، **The importance of leasing for SME finance** .2012/15،

² سعداوي امينة، زوبيري صارة **Les obstacles au développement du crédit-bail en Algérie –cas des banques de la commune de Bejaia** .2016 Bejaia, Magister. Bejaia

³ smaili nabila ، **Pratique du credit-bail, analyse de la Situation algerienne**، Magister2011،

خلصت الدراسة في تعلم المزيد عن الأسواق التي تعمل فيها والمنتجات التي تقدمها، تحسين نوعية الخدمة وسرعة التجهيز وغيرها، حيث قدمت الباحثة عدت توصيات منها: الحاجة إلى لفت الانتباه أن التأجير يتفق مع الشريعة الإسلامية، وتنظيم حملات إعلامية بشأن التأجير.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات

بعد عرض وتفصيل أهداف ونتائج الدراسات السابقة بمختلف جوانب أحاطتها بالموضوع، سواء بتناول متغيرات الدراسة مجتمعة أو توضيح صلة احد متغيراتها بعناصر أخرى تبرز أهم أوجه التشابه والاختلاف موضحة في النقاط التالية حول الإيجار التمويلي كالأتي :

الفرع الاول: أوجه التشابه:

جاءت هاته الدراسة متممة لما سبق من الدراسات السابقة والتي تناولت العديد من المواضيع الخاصة بعقد الإيجار التمويلي والتحدث عن أهميته ودوره الفعال في تمويل المؤسسات والمشاريع والتزامات الخاصة بكل من المؤجر والمستأجر، ولما لها من مزايا كما أنها لا تخلو من التعقيدات والعيوب وهذا يمكن التطرق ايه من خلال محددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها كتكملة لما تم دراسته، كذلك انا اغلب الدراسات جاء فيها المنهج الوصفي .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف:

أ_ ما يميز هذه الدراسة :

أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات الأخرى في مايلي :

_دراسة واقع الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي من خلال التطرق لمحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية التي تعيق البيئة الجزائرية في تطبيق هذا النظام؛

_منهج الدراسة يتمثل في دراسة ميدانية حول محاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي الحسابات على مستوى ولاية ورقلة.

ب_ ما يميز الدراسات الأخرى:

بعد الاطلاع على أهمية الدراسات السابقة ونتائجها نجد أغلب الدراسات تكمن أهميتها في دراسة الإيجار التمويلي أو ما يسمى بالاعتماد الايجاري من خلال تعريفات والتركيز على مزاياه وعيوبه إضافة إلى أطراف العقد وأهم أنواعه، بينما اختلفت من حيث الزمان والمكان فأغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات وطنية وعربية كدراسة حوالف عبد الصمد، أحمد محسن عبد ربه الطراونة وبأزمنة مختلفة كدراسة فتح محمد، أحمد توفيق ..، وأما عن حدود الدراسة فتناولت دراسات ميدانية نذكر منها دراسة أحمد توفيق البارود، زيدان عبدا لسلام أفضلي، أما من اتبعت دراسة تحليلية مقارنة كدراسة حوالف عبد الصمد، صفاء عمر خالد، أسامة إسماعيل، ومنهم من اتخذ المنهج الاستقرائي الاستنباطي مثل حنان كمال الدين، ماضي بالقاسم، طالي خالد، سماعيل نبيلة.

إلا أن الاختلاف الأساسي من كل هاته الدراسات هو طرح الإشكال الذي يهدف إليه كل باحث في الموضوع الإيجار التمويلي نذكر منه :

_محاسبة عقود الإيجار "دراسة تطبيقية في شركة طيران الخطوط الجوية اليمنية "

_الإطار القانوني لعقد الاعتماد التجاري الليزينغ "دراسة مقارنة"

_معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية "دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير

مصرفية العاملة في فلسطين.

_عقد التأجير التمويلي وتطبيقاته المعاصرة "دراسة فقهية .

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل لعملية الإيجار التمويلي بدراسة نشأته وأهم المفاهيم والتعريفات وكذا الخصائص التي جعلت منه صيغة تمويلية تسمح للمؤسسات والبنوك بتمويل أصولها الاستثمارية للمشروعات الاقتصادية والنتائج المترتبة على هذا العقد وهي احتفاظ المؤجر بمليكه الأصل المؤجر الذي يمثل له ضمانا في حالة شهر الإفلاس المستأجر أو إعساره حيث لا يدخل الأصل المؤجر في تغطية المستأجر أو في ضمان ال وهذا حسب ما نص عليه الأمر 96_09 في جانفي 1996 من تنظيم وتأطير لعقود الإيجار التمويلي

كما قمنا بالتطرق إلى الجوانب المميزة للمحيط الذي يطبق فيه هذا النوع من التمويل كالجوانب المحاسبية والجباية للإيجار التمويلي من خلال طرق تسجيل العمليات في السجلات المحاسبية بالنسبة للمؤجر والمستأجر أهم القوانين المالية التي تنص على حياته الإيجار التمويلي بالإضافة إلى الضوابط الشرعية الإسلامية وماتنصه من منع والجواز حول هاته الصيغة.

وفي ظل هذه البحث عززنا دراستنا بالتطرق لكلا من أوجه التشابه والاختلاف التي تناولها بعض الدراساتيين السابقين لهذا الموضوع

الفصل الثاني

دراسة ميدانية للإيجار التمويلي من وجهة نظر المهنيين

بولاية ورقلة

تمهيد:

بعد استيفائنا للفصل الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري والمتعلق بالإيجار التمويلي حول التأطير القانوني والتنظيمي من خلال الشرح لمختلف جوانب المحاسبية والجبائية وممارسته في البيئة الجزائرية.

سنقوم في هذا الفصل بإجراء دراسة ميدانية حول الإيجار التمويلي لمعرفة المحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها في البيئة الجزائرية، قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محورين الخاصين بينهما ووزع على المهنيين وذلك للحصول على وجهات نظرهم في هذا الموضوع، ولإجراء مطابقات بين ما تم طرحه في جانبه النظري ومع ما تم إدلاءه من طرفهم، استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل تحليل واختبار الفرضيات وقد قسمنا إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية تحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية

انطلاقاً من طبيعة الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى وجود محددات ومعوقات اقتصادية وقانونية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال وجهة نظر عينة الدراسة، حيث يشتمل هذا المبحث على طريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

يتناول المطلب تقديماً لمجتمع الدراسة وأداة الاستبيان التي استخدمت بهدف الوصول إلى أهداف الدراسة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

بهدف توضيح أغلب وجهات نظر المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي حسابات، تم الاستناد للمنهج الوصفي، في معالجة المعطيات المتحصل عليها، من خلال تفرغ قوائم إستبيان شملت عديد المحاور، كما تم الاعتماد في التحليل للمعلومات المدرجة على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss)، بالنظر لكون هذا المنهج يتلاءم مع طبيعة الدراسة والمتغيرات المدروسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً- مجتمع الدراسة: يتعين مجتمع الدراسة من مجموعة من المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي حسابات، على مستوى ولاية ورقلة.

ثانياً- عينة الدراسة: تم حصر عينة الدراسة على أساس القدرة على الحكم من طرف المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي الحسابات على الإدراك بالمحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقاتهما لعقد الإيجار التمويلي، حيث تم توزيع حوالي 50 استمارة لتحصيل نسبة تمثيل ممكنة وذلك تماشياً مع المشاكل التي واجهتنا أثناء تجميع تلك الاستمارات حيث تم استرجاع 41 استمارة وقد تم إقصاء 9 استمارات، بسبب عدم إستلامها نتيجة ضياعها أو نقص في الإجابات.

الجدول رقم (2-1): يوضح الإحصائيات المتعلقة بتوزيع قوائم الاستبيان

النسبة %	العدد	البيان
100%	50	عدد الاستثمارات الموزعة
16%	8	عدد الاستثمارات المفقودة
2%	1	عدد الاستثمارات الملغاة
82%	41	عدد الاستثمارات القابلة لتحليل

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتماد على الاستبيان)

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تربط الدراسة بين متغيرين يتمثلان فيما يلي:

المتغير الأول: يتمثل في محددات ومعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي .

المتغير الثاني: يتمثل في محددات ومعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي

الشكل رقم (2-1): يوضح متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الرابع: أدوات الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبيان، والتي صممت بهدف التعرف على وجهة نظر وأراء أفراد العينة بشأن المحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية لعقود الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية، أعدت فقرات استبيان من خلال الاستعانة بالجانب النظري والدراسات السابقة، بشكل بسيط قابل للفهم من قبل أفراد العينة، كما تسمح أيضا باختبار الفرضيات المطروحة، يعود سبب اختيار الأداة نظرا لصعوبة تكميم متغيرات الدراسة (طبيعة متغيرات الدراسة متغيرات نوعية).

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة

بغرض التحليل وقراءة أحوية أفراد عينة الدراسة، حول محددات الاقتصادية والقانونية ومعوقاته لعقد الإيجار التمويلي من طرف محاسبين المعتمدين وخبرا ومحافظي الحسابات بشكل سليم، استخدمت مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

تتفرع الوسائل المعتمدة في التحليل للوصول إلى نتائج الدراسة والمبينة في الفروع التالية بين مقاييس التحليل الإحصائي والتحليلات الإحصائية.

أولا- مقاييس التحليل الإحصائي الوصفي

أ- التكرارات والنسب المئوية: من أجل تمييز بين مختلف خصائص العينة، ووصف تلاقي وجهات النظر في مختلف مراحل التحليل.

ب- المتوسط الحسابي: يستخدم من أجل توضيح أهمية الفقرات المدرجة في الاستبيان.

ج- الانحراف المعياري: يحدد مقدار انحراف إجابات عينة الدراسة عن المتوسطات الحسابية.

ثانيا- التحليلات الإحصائية

أ- معامل ألفا كرونباخ: لتحديد مدى قياس متغيرات الدراسة، من خلال أداة جمع البيانات المستخدمة، عند اقتراب قيمة المعامل من الواحد يعني ثبات الأداة.

ب- اختبار "ANOVA" الأحادي: لاختبار الفروقات في إجابات أفراد العينة أو (مقارنة وجهات النظر) حول محددات ومعوقات عقد الإيجار التمويلي.

ج- مصفوفة الارتباط سيرمان: لمعرفة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة

الفرع الثاني: الطريقة المستخدمة في القياس

يوضح هذا الفرع وصفا لأداة المستخدمة في الدراسة، حيث جاءت مختلف الفقرات مغلقة متاحة للإجابة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي نظرا لتناسبه مع مثل هذه الدراسات، وتوضح خيارات الإجابة أمام مختلف العبارات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): يوضح خيارات الإجابة في قائمة الاستبيان مرفقة بالأوزان حسب ليكارت الثلاثي.

الأوزان	1	2	3
الرأي	غير موافق	محايد	موافق

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام (SPSS) الجزء الثالث، ص 538.

يتم من خلال ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل خيار، بغية تحديد مجال للاتجاه العام للإجابات تأسيسا على مجال وقوع قيمة المتوسط المرجح ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): يوضح المتوسط المرجح ليكارت الثلاثي.

3-2.34	2.34-1.67	1.66-1	المتوسط المرجح
موافق	محايد	غير موافق	الاتجاه العام

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام (SPSS) الجزء الثالث، ص538.

جدول رقم (2-4) يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)

المستوى الموافق له	مجال المتوسط الحسابي المرجح
قليل	من 1 إلى 1.66
متوسط	من 1.67 إلى 2.34
مرتفع	من 2.35 إلى 3

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي الاستدلالي باستخدام (SPSS) الجزء الثالث، ص538.

الفرع الأول: بناء أداة الاستبيان

يوضح هذا الفرع الوصول إلى الممارسات المحاسبية اعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية، تم تصميم قائمة استبيان بشكل مدروس مع مراعاة دقة الصياغة وبساطة العبارات، والاتساق بين الفقرات والأبعاد مع تقسيمها وفقا للأجزاء التالية:

الجزء الأول: يحتوي على خطاب تقديم لدراسة بهدف تحفيز أفراد العينة (المستجوبين) على التجاوب.

الجزء الثاني: قدم بغرض التعرف على الخصائص المتعلقة طبيعة أفراد العينة المتمثلة في تحديد العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي (دبلوم)، سنوات الخبرة، وأيضا التعرف.

الجزء الثالث: يتضمن مجموعة من الأسئلة هادفة لتحديد محددات ومعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي .

الجزء الرابع: مجموعة من الأسئلة القائمة على محددات ومعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي .

الفرع الثاني: صدق محتوى الاستبيان

قصد التأكد من شمول استمارة الاستبيان على مختلف الأبعاد والعناصر، التي تعمل على التعرف لمحددات ومعوقات لعقود الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية، تسمح بالإجابة على فرضيات البحث خضع الاستبيان لعمليات اختبار أولية هي:

● **الصدق الظاهري:** تم تحكيم الاستبيان من أجل التأكد من دقة صياغة الأسئلة، والصياغة اللغوية، التناسق والشمولية على مختلف أبعاد الدراسة من خلال عرضه على مجموعة من الاساتذة المختصين بغية تحكيمه، حيث تم إجراء بعض التعديلات بناء

على الملاحظات والتوصيات اللازمة والتي أشار إليها الاساتذة المحكمين ليستقر بصورته النهائية على 23 فقرة، شاملة لكل أبعاد الدراسة .

الفرع الثالث: ثبات أداة الإستبيان

سعي لتأكيد ثبات أداة الدراسة الاستبيان من خلال معامل الفاكرونباخ الذي يعطي تقدير لثبات ويشير إلى قوة الارتباط والتماسك في أداء أفراد العينة من فقرة لأخرى، وأوضحت النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (ألفاكرونباخ)

حجم العينة	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ	نسبة ألفاكرونباخ
50	23	0,993	%99,3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

1- يظهر الجدول (2-10) أن معامل الفاكرونباخ يقدر بـ: **(Cronbach Alpha=0,993)** أي %99,3 وهي نسبة مقبولة وتدل على ثبات لاتساق الداخلي للاستبيان ما يدعم اعتمادها لأغراض التحليل

من خلال إجراء اختبار الثبات لي 23 سؤال من الاستبيان كانت نسبة معامل الفاكرونباخ، كما يظهرها الجدول (2_10) تقدر بـ (%99) وهو ما يعبر عن نسبة ثبات عالية للأداة المستعملة في الدراسة مما يبين مصداقية النتائج التي يمكن الوصول إليها وايضا يبين ان الارتباط بين الاجابات جيد ومقبول. اي انه في حالة ما اذا تم توزيع استبيان من جديد في نفس الظروف السابقة على عينة الدراسة يعيدون نفس الاجابة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها ومناقشتها)

يستهدف هذا المبحث عرض نتائج الدراسة وتفسيرها من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه لفئة المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي حسابات في ولاية ورقلة، وينطوي المبحث على ثلاثة مطالب خصص الاول لنتائج الجزء الأول والمتعلق بخصائص العينة، في حين جعل الثاني لتحليل ومناقشة اسئلة الدراسة، أما الثالث فجرى من خلاله اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الأول: عرض النتائج الديمغرافية

يشمل هذا المطلب لتحليل مجمل الخصائص الشخصية قصد التعرف على طبيعة المستجوبين وبحث مختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسات بهدف إعطاء صورة أكثر وضوح عنها.

الفرع الأول: الإحصائيات الوصفية

أولا : نتائج الخاصة بالسمات الديمغرافية

وضح هذا الفرع تحليل لمختلف الأبعاد الشخصية لعينة الدراسة منها طبيعة الوظيفة، سنوات الخبرة والمؤهل العلمي بهدف تأكيد تلاءم العينة مع طبيعة الدراسة.

- توزيع أفراد العينة حسب العمر

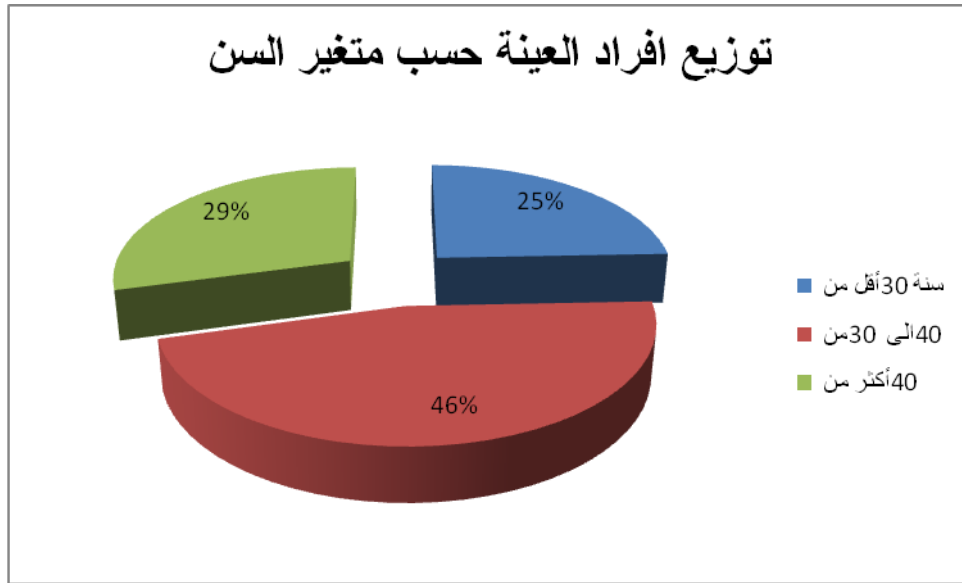
جدول رقم (2-6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

التكرار	النسبة	الفئة
10	%25	أقل من 30 سنة
19	%46	من 30 الى 40
12	%29	أكثر من 40
41	%100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (2_6) أعلاه والذي يتعلق بمتغير العمر حيث تتمثل الفئة العمرية (من 30 الى 40 سنة) أعلى نسبة والتي بلغت (%46) ويولي ذلك الفئة العمرية (أكثر من 40 سنة) والتي بلغت على نسبة (%29)، ثم تليها الفئة العمرية (الأقل من 30 سنة) والتي بلغت نسبتها (%25) من أفراد عينة الدراسة وهي الأقل نسبة من سابقتها .

الشكل رقم (2-2): يوضح توزيع أفراد عينة لدراسة حسب متغير العمر



يوضح الشكل أعلاه انقسام العينة إلى ثلاث فئات فكانت النسبة الأكبر التي تقدر ب: 46% إلى الفئة الثانية (من 30 إلى 40 سنة)، تليها الفئة الثالثة (الأكثر من 40 سنة) بنسبة 29%، ثم الفئة الأولى (الأقل من 30 سنة) بنسبة 25%.

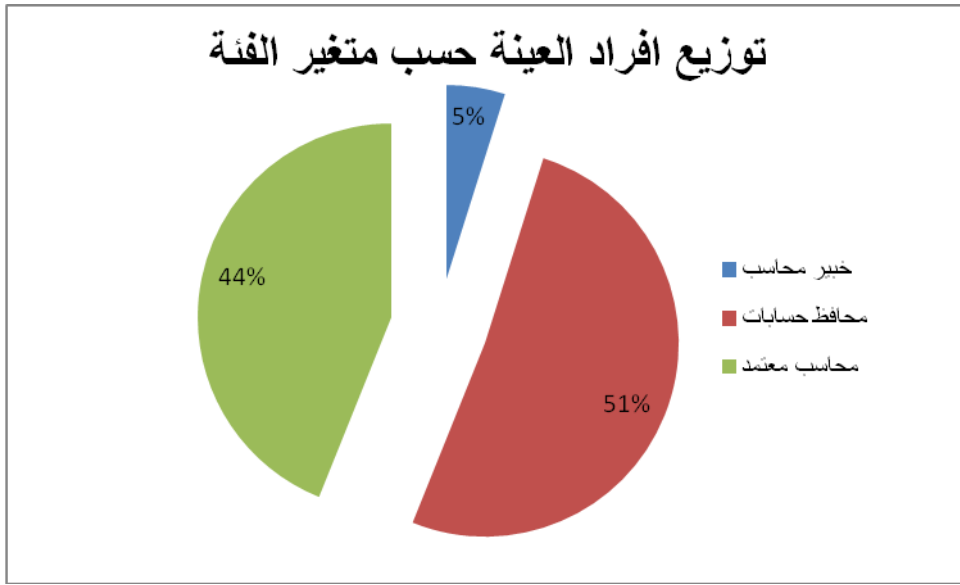
جدول رقم (2-7): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

النسبة	التكرار	الفئة
4,7	2	خبير محاسب
48,8	21	محافظ حسابات
41,9	18	محاسب معتمد

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (2_7) أن نسبة 4,7% من أفراد العينة يشغلون مناصب خبير محاسب، أما محافظ حسابات هم من اخذوا أكبر نسبة وما يعادل (48,8%) كما بلغت نسبة محاسب معتمد (41,9%) من أفراد عينة الدراسة

الشكل رقم (2-3): يوضح توزيع أفراد عينة لدراسة حسب متغير الفئة الوظيفية.



يوضح الشكل (2_3) افراد العينة المستجوبين تتراوح نسبة 51% لفئة محافظ حسابات، ونسبة التي تليها 44% للمحاسبين المعتمدين والأقل نسبة والمتمثلة في 5% كانت لفئة خبير محاسب.

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

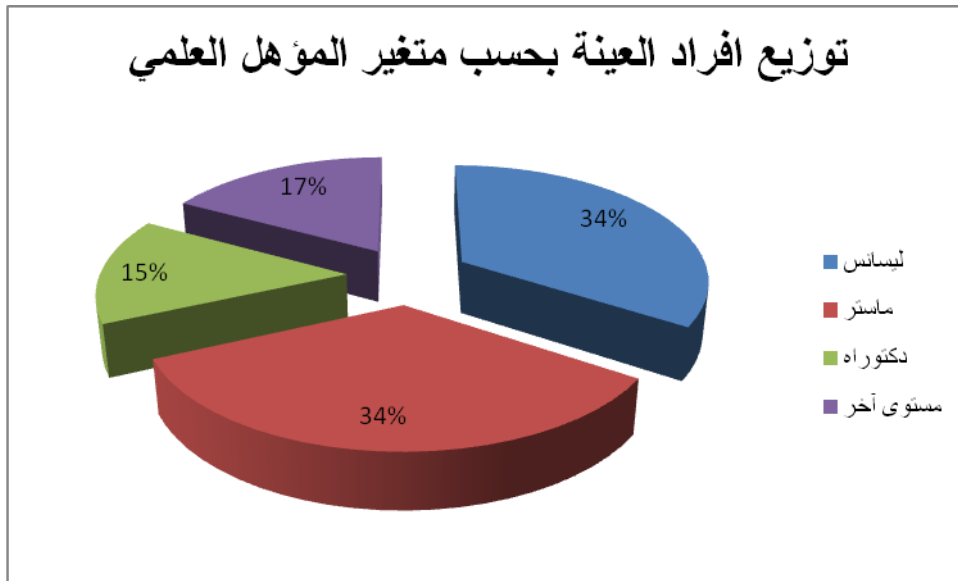
جدول رقم (2-8): يوضح توزيع أفراد العين حسب متغير المؤهل العلمي.

النسبة	التكرار	الفئة
32,6	14	ليسانس
32,6	14	ماستر
14,0	6	دكتوراه
16,3	7	مستوى آخر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين لنا من خلال الجدول (2_8) إن توزيع افراد العينة لكل من ليسانس وماستر بلغت أعلى نسبة بالتساوي (32,6%) تليها نسبة (16,3%) والخاصة بالفئة المستوى الآخر من أفراد الدراسة، إما فيما يخص حاملي شهادات الدكتوراه فبلغت نسبة (14%) والتي شكلت النسبة الأقل، ويتضح من خلال ذلك إن يحمل أفراد العينة ذوي قدرة على الإجابة ويعكس جودة ومصداقية الإجابات ما يعزز الاعتماد عليها في التحليل.

الشكل رقم (2-4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS وExcel

يوضح الشكل أعلاه انقسام العينة حسب المؤهل العلمي الى أربعة فئات لدينا الافراد حاملي شهادات ليسانس وماستر كأعلى درجة والمقدرة 34% على الترتيب وحاملي شهادة دكتورا نسبة 17% من أفراد العينة حيث كانت أصحاب المستوى آخر كنسبة الاقل ب15%

توزيع أفراد العينة حسب مستوى الخبرة

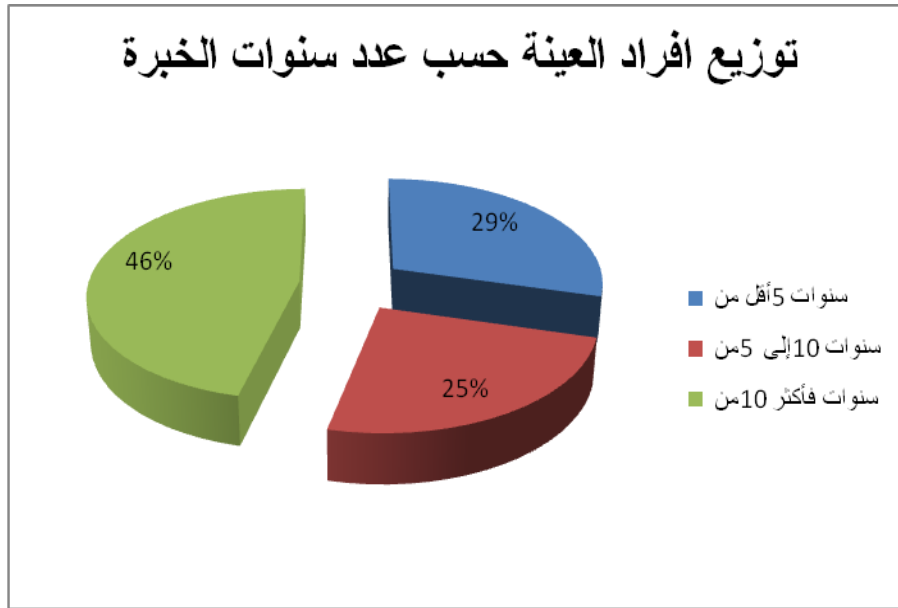
جدول رقم (2-9): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة.

النسبة	التكرار	الفئة
27,9	12	أقل من 5 سنوات
23,3	10	من 5 إلى 10 سنوات
44,2	19	من 10 سنوات فأكثر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول (2_9) ان توزيع أفراد العينة ،حسب مستوى الخبرة المهنية،سجل أعلى نسبة له من أفراد ذوي خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة(44,2%)، تليها فئة الأفراد ذوي خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة (27,9%)، فيما كانت نسبة فئة الأفراد ذوي خبرة ما بين 5 الى 10 سنوات بنسبة (23,3%) ويعتبر تحلي أفراد العينة بخبرة كافية لأهم محددات ومعوقات عقود الإيجار التمويلي.

الشكل رقم (2-5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.



ثانيا: تحليل البيانات ومناقشة نتائج متعلقة بالجزء الثاني والثالث من الاستبيان

تهدف من خلال هذا الجزء الى مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال استخدام الادوات الاحصائية اللازمة من متوسطات وانحرافات معيارية وتكرارات بغرض تحليل اجابات افراد عينة الدراسة وتصوراتهم الاساسية ، وذلك من خلال عرضها وتحليلها وذلك بالاعتماد على الاوزان المرجحة لمقياس ليكرت الثلاثي ، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور بالتسلسل تبعا لأسئلة التالية :

السؤال الأول: يتناول المحددات والمعوقات الاقتصادية لعقد الايجار التمويلي ويتكون من 11فقرة

السؤال الثاني: يتناول المحددات ومعوقات القانونية لعقد الايجار التمويلي ويتكون من 12 فقرة

1- الاتجاه العام لمحددات ومعوقات عقد الإيجار التمويلي

المستوى	الترتيب	Moyenne	الانحراف العياري	N	الفقرات
متوسط	10	1,83	,863	41	لا تواجه المؤسسات صعوبات وعراقيل عند طلب الحصول على القروض مما يحتم اللجوء إلى الإيجار التمويلي كوسيلة للتمويل في البيئة الوطنية .
مرتفع	1	2,71	,602	41	ترغب المؤسسات في الاستئجار عن طريق الإيجار التمويلي لبعض الأصول لأداء أعمالها بسبب إرتفاع تكلفة حيازتها في السوق .
متوسط	6	2,20	,749	41	عدم قيام المؤسسة بالإيجار التمويلي لتجنب زيادة المخاطر المالية الناتجة عن دفع تكاليف مالية ثابتة مقارنة بالمردودية المتناقصة للأصول المستأجرة (استهلاك المنافع)
مرتفع	4	2,37	,767	41	تواجه المؤسسات صعوبة في الحصول على الأصول الرأسمالية من مصادر إنتاجها بهدف تأجيرها إيجارا تمويليا .
مرتفع	2	2,46	,711	41	لخلاف الفقهي حول عمليات التأجير التمويلي قلص من انتشار واستغلال المؤسسات لصيغ الإيجار التمويلي .
متوسط	7	2,15	,792	41	لا تهتم المؤسسات باعتماد الإيجار التمويلي بالرغم من الفرصة التي يقدمها هذا التمويل في مواكبة التطور التكنولوجي باستئجار أحدث الأصول المادية وتجنب مخاطر إحلالها.
متوسط	9	2,05	,865	41	عدم رغبة المؤسسات عبر تبني الإيجار التمويلي وذلك في تحويل الائتمان من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل حد من تطوره
متوسط	5	2,27	,837	41	تحوف البنوك من الصيغة التمويلي للإيجار التمويلي من حيث المرردودية والمخاطر حد من عمله وتوسعه.
مرتفع	3	2,41	,805	41	عدم وجود المنظومة القانونية الملائمة يحد من توجه البنوك تمويل المؤسسات في إطار الإيجار التمويلي.
مرتفع	3	2,41	,805	41	لا يوجد للبنوك أي تحفييزات قانونية لاعتماد الإيجار التمويلية كمصادر تمويلية حد من تطوره
متوسط	8	2,10	,860	41	لا يعتبر التأجير التمويلي الاختيار الأفضل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مقارنة بطرق التمويل التقليدية الأخرى .
		2,26	0,786	41	الاتجاه العام لفقرات المحددات ومعوقات عقد الإيجار التمويلي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام لفقرات هذا البعد المتعلق بالمحددات ومعوقات الاقتصادية بلغ (2,26) وانحراف معياري (0,786) وقد احتلت العبارة رقم (02) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,71) وانحراف معياري (0,602) في حين جاءت العبارة رقم (01) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1,83) وانحراف معياري (0,863) كما يظهر الجدول إن أغلب المتوسطات الحسابية جاءت بدرجة متقاربة من حيث المستوى مما يدل على وجود محددات ومعوقات اقتصادية لعقود الإيجار التمويلي.

جدول رقم (2-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحددات ومعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي

المستوى	الترتيب	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفقرات
متوسط	6	41	2,22	,822	القانون الضريبي الجزائري لا يفرق بين الإيجار التمويلي و الإيجار التشغيلي مما يؤثر سلبا على ممارسته
مرتفع	1	41	2,71	,642	غياب التحفيزات الجبائية المتعلقة بالإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر يؤثر سلبا على عمله وتطوره
متوسط	8	41	2,12	,900	الصعوبات التي تواجهها الشركات المستأجرة في عملية الإثبات المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفعاتها يحد من اللجوء إليه
متوسط	3	41	2,32	,907	الاختلاف وتباين القوانين المرتبطة بعقود الإيجار التمويلي (المحاسبية، الجبائية، البنكية..) يخلق غموض ويؤثر سلبا على هذا النشاط التأجيري.
متوسط	2	41	2,34	,762	تواجهها المؤسسة صعوبة في تكوين مخصصات لتغطية أقساط التأجير التمويلي المشكوك في تحصيلها.
متوسط	5	41	2,24	,767	عدم استفادة المؤجر من أي إعفاءات على الدخل الناشئ من مزاولة نشاط التأجير التمويلي في بداية الفترة يؤثر سلبا على العمل به
متوسط	5	41	2,24	,888	غياب الإطار التشريعي الذي يغطي الجوانب المختلفة المتعلقة بالإيجار التمويلي حد من قدرة هذا القطاع على النمو.
متوسط	7	41	2,17	,834	عدم وجود نص قانوني يعفي المؤجر من مسؤولياته القانونية عن الأصول المؤجرة تأجير تمويليا يحد من تطوره
متوسط	4	41	2,27	,895	عدم توفر جهات قضائية مختصة للبت في قضايا النزاع المرتبطة بالإيجار التمويلي تضمن للمؤجر حقوق في حالة إخلال المستأجر بالاتفاق المبرم في العقد حد من تطوره
متوسط	6	41	2,22	,822	لا توجد جهات قضائية لتنفيذ للأمر المستعجل لكي تضمن للمؤجر استعادة الأصل المؤجر في حالة إخلال المستأجر بالاتفاق المبرم في العقد يحد من تطوره
متوسط	4	41	2,27	,807	تعد فترة العقد من الشروط الواجب توفرها في عقود الإيجار والتي تساوي 75 بالمئة من العمر الافتراضي للأصل المستأجر اثر سلبا على استخدام الإيجار التمويلي
متوسط	3	41	2,32	,789	عدم مرونة الانظمة والقواعد المحاسبية والمالية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية لعقود الإيجار.
		41	2,286	0,819	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمحور المحددات ومعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام لفقرات هذا البعد والمتمثل في المحددات ومعوقات القانونية لعقود الإيجار التمويلي (2,286) وانحراف معياري (0,819) وقد احتلت العبارة رقم (02) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,71) وانحراف معياري (0,642) في حيث سجلت العبارة رقم (03) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2,12) وانحراف معياري (0,900) كما يظهر الجدول أغلب المتوسطات الحسابية جاءت بدرجة متوسطة مما يدل على انخفاض وعي ودراية أفراد عينة الدراسة بالمحددات والمعوقات القانونية لعقود الإيجار التمويلي .

المطلب الثاني: نتائج إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج :

الفرع الأول :اختبار الفرضيات

أولا : اختبار سبيرمان لربط بين محورين الدراسة .

جدول رقم (2-12): مصفوفة الارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

المحور الثاني	المحور الاول	المحورين	
0.965	1	معامل الارتباط	المحور الاول
00	0,00	مستوى المعنوية	
1	0,965	معامل الارتباط	المحور الثاني
0.00	0.00	مستوى المعنوية	

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على SPSS

من خلال نتائج الموضحة في مصفوفة الارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة يتضح وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين المحورين حيث بلغت قيمة الارتباط (0,965) عند مستوى دلالة (0,00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد حيث (0,05)، وهذا يؤكد على أن كلى المحورين يساهمان في بناء وتطوير هاته الصيغة التمويلية

ثانيا اختبار One_Sampl Test

لإجراء هذا الاختبار نضيق الفرضية بالشكل التالي :

اختبار الفرضية الأولى:

H0: توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية .

H1: لا توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية .

الجدول رقم (02_14) : يبين المتوسط الحسابي و قيمة t و مستوى المعنوية لمحور الأول الدراسة

المحور الأول	المتوسط الحسابي	قيمة t	مستوى المعنوية
هناك المحددات والمعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي	2,26	19,901	0,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال الجدول نجد ان قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0,05 مما يعني وجود دلالة إحصائية عند القيمة $\text{sig}=0.00$ وبمتوسط قدر ب: 2,26 وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 "توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية "

اختبار الفرضية الثانية :

H_0 : لا توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي تقف أمام تبني والتعامل في البيئة المحاسبية الجزائرية .

H_1 توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي تقف أمام تبني والتعامل في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الجدول رقم (02_15) : يبين المتوسط الحسابي و قيمة t و مستوى المعنوية لمحور الأول الدراسة

المحور الأول	المتوسط الحسابي	قيمة t	مستوى المعنوية
توجد المحددات والمعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي	2,286	18,847	0,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

من خلال الجدول نجد ان قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0,05 مما يعني وجود دلالة إحصائية عند القيمة $\text{sig}=0.00$ وبمتوسط قدر ب: 2,286 وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ، ونقبل الفرضية H_1 القائلة " توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية .

ثالثا : اختبار One Way ANova .

1_ مستوى السن :

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة ومتغير السن

H1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة ومتغير السن .

الجدول رقم (02-16): يوضح الجدول تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات حسب العمر

رقم	المحاور	قيمة f	مستوى المعنوية
01	المحور الأول	0.800	0,457
02	المحور الثاني	0,848	0.436

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تبين من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة المدروسة لمحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار، حيث قدرت قيم "F" على التوالي : 0,800 و0,848 وبمستوى دلالة 0,457 و0.436 على التوالي وهي قيم أكبر من (0,05)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة ومتغير العمر ونرفض الفرضية H_1 ".

حسب الفئة:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة حسب مستوى الفئة

H1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة حسب مستوى الفئة.

الجدول رقم (02-17): يوضح الجدول تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات حسب الفئة

رقم	المحاور	قيمة f	مستوى المعنوية
01	المحور الأول	0.335	0.717
02	المحور الثاني	0.412	0.665

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تبين من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة المدروسة لمحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار، حيث قدرت قيم "F" على التوالي : 0,335 و0,412 وبمستوى دلالة 0,717 و0.665 على التوالي وهي قيم أكبر من (0,05)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 .

3_ مستوى المؤهل العلمي:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة حسب مستوى المؤهل العلمي.

H1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة حسب مستوى المؤهل العلمي.

الجدول رقم (02-18): يوضح الجدول تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات حسب المؤهل العلمي

رقم	المحاور	قيمة f	مستوى المعنوية
01	المحور الأول	0.050	0.952
02	المحور الثاني	0.152	0.860

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تبين من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة المدروسة لمحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار، حيث قدرت قيم "F" على التوالي: 0.050 و 0.152 وبمستوى دلالة التوالي: 0.952 و 0.860 وهي قيم أكبر من (0,05)، وبالتالي نقبل الفرضية 0H ونرفض الفرضية H1.

4_ حسب الخبرة المهنية:

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة حسب مستوى الخبرة المهنية

H1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة حسب مستوى الخبرة المهنية.

الجدول رقم (02-19): يوضح الجدول تحليل التباين الأحادي لدراسة فروق متوسطات حسب مستوى الخبرة

رقم	المحاور	قيمة f	مستوى المعنوية
01	المحور الأول	0.392	1.028
02	المحور الثاني	0.420	0.420

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يوضح الجدول أعلاه مقارنة المتوسطات عن طريق "F" والنتيجة عدم وجود دلالة للمحورين على الترتيب حيث أن احتمال المعنوية أخذ القيم 0.392 و 0.420 على الترتيب وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 وبذلك نقبل الفرضية H0 ونرفض الفرضية H1.

الفرع الثاني : تحليل نتائج الدراسة

أولا مناقشة نتائج الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد استخدم العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية SPSS و فيما يلي استخدام حساب التكرارات والنسب المئوية من أجل التعرف على الصفات الشخصية وتحديد إجابات اتجاه عبارات المحاور، وكذلك معرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجاباتهم من خلال استخدام المتوسط الحسابي، والتطرق إلى توضيح مدى تشتت في إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة حيث تم التطرق لبعض الاختبارات كاختبار سبيرمان لربط محوري الدراسة وكانت نتائج إجابة على المحورين كالآتي :

1_1_1 حسب نتائج اختبار One Way Anova

أ_ تبين من خلال الجدول (16_02) حول فروقات في إجابات أفراد العينة لمحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها لعقد الإيجار التمويلي فقد تم قبول الفرضية H_0 القائلة بأنه "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة ومتغير السن بالنسبة لأفراد العينة وهذا بناء على قيمة F ومستوى المعنوية الذي كان أكبر من (0,05).

ب_ تبين من خلال الجدول (17_02) حول فروقات في إجابات أفراد العينة لمحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها لعقد الإيجار التمويلي فقد تم قبول الفرضية H_0 القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة والفئة المستهدفة" بالنسبة لأفراد العينة وهذا بناء على قيمة F ومستوى المعنوية الذي كان أكبر من (0,05).

ج_ تبين من خلال الجدول (18_02) حول فروقات في إجابات أفراد العينة لمحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها لعقد الإيجار التمويلي ، فقد تم قبول الفرضية H_0 القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة والمؤهل العلمي " بالنسبة لأفراد العينة وهذا بناء على قيمة F ومستوى المعنوية الذي كان أكبر من (0,05).

د_ تبين من خلال الجدول (19_02) حول فروقات في إجابات أفراد العينة لمحددات الاقتصادية والقانونية ومعوقتها لعقد الإيجار التمويلي فقد تم قبول الفرضية H_0 القائلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة والخبرة المهنية " بالنسبة لأفراد العينة وهذا بناء على قيمة F ومستوى المعنوية الذي كان أكبر من (0,05).

ونتيجة على ما سبق من تحليل إحصائي يمكن الوصول إلى إجابة على عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية مستوى المستجوبين من أفراد العينة والمتغيرات الديمغرافية، حول المحددات والمعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار التمويلي .

1_2_2 يتضح من خلال الجدول رقم (10_2) تعطى لنا صورة عن مدى التباين في مستويات الموافقة حول عبارات هذا المحور بين مرتفع والمنخفض والمتوسط، حيث جاء المعدل العام لمحور المحددات ومعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي متوسطا، وتفردت العبارات التالية: 4-10-9-5-2 بالمستويات الحسابية: 2.71 و2.46 و2.41 و2.41 و2.37 وبالانحرافات معيارية

كالاتي: 0.602 و 0.711 و 0.837 و 0.805 على التوالي تبين أن أفراد العينة المدروسة أنهم على دراية في رغبة المؤسسات في تبني الاستئجار عن طريق الإيجار التمويلي وهذا راجع سببه لارتفاع تكلفة الحياة، كما نجد أنه عدم وجود منظومة قانونية ملائمة لعقود الإيجار كذا التحفيزات القانونية بالنسبة لبنوك يحد أو يعيق تطبيق هذه الصيغة التمويلية من تطورها وزيادة على الخلاف الفقهي الذي قلص من إنتشارها واستغلال المؤسسات لهذه الصيغ، وهذا ما جعل المؤسسات تواجه صعوبات في الحصول على الاصول الرأسمالية من مصادر إنتاجها بهدف تأجيرها. تليها العبارات التي جاءت بمستوى متوسط حيث كانت متوسطات الحسابية كما يلي "1-7-11-6-3-8" وبتوسطات إحصائية "0.863-0.865-0.860-0.792-0.749-0.837" على التوالي تبين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول محددات ومعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي وما يعقد اللجوء إليه من خلال تخوف البنوك والمؤسسات من هاته الصيغة من حيث المردودية والمخاطر، وكذا نجد ان افراج العينة لهم رأي عدم رغبة المؤسسة في تبني الإيجار التمويلي وهو راجع لتحويل الائتمان من قصير الأجل الى متوسط وطويل الأجل، كذلك نجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تستخدم الإيجار التمويلي وتعتبره اختيار الأفضل في مؤسساتها.

3_1- حسب النتائج الواردة في الجدول (2_11) يظهر إن المتوسط العام (2.286) وبتأخراف معياري (0.819) لمحور محددات ومعوقات القانونية لعقد الإيجار التمويلي، فجاءت العبارة رقم (02) بمستوى مرتفع وحققت متوسطا حسابيا قدر ب"2.71" وبتأخراف معياري "0.642" وهذا يعني إن غياب التحفيزات الجبائية او عدم العدالة في منح المزايا الجبائية بالنسبة لطرفي العقد وخاصة المستأجر يؤثر سلبا على ممارسة وهي وجهة نظر اغلب أفراد العينة، حيث تشير الدراسة ان باقي العبارات كانت بمستوى متوسط وهذا يؤكد حسب وجهة نظرهم عن سوء فهم لنظام الإيجار التمويلي والنصوص القانونية الخاصة أو حتى تسديد الأقساط والتي تشكل إحدى صعوبات المؤسسة. عدم العدالة في منح المزايا الجبائية بين المؤجر والمستأجر، كذلك عدم وجود مؤسسات مختصة في تقديم الإيجار التمويلي

4_ إن من الأساليب الإحصائية التي إعتمدت أكدت إن اختبار علاقات الارتباط والتأثير كانت دالة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المحورين فالنسبة للارتباط على مستوى الكلي أثبتته اختبار مصفوفة سيرمان حيث كانت العلاقة قوية وإيجابية بمعامل ارتباط (0.965).

مناقشة اختبار الفرضيات الدراسة :

بعد عرض كافة النتائج الإحصائية للدراسة وتقديم إجابات للأسئلة الدراسة، ومناقشتها وتحليلها، أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة والتي ستأتي عرضها كما يلي :

الفرضية الأولى: توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تطبيق في البيئة الاقتصادية الجزائرية من منظور المهنيين.

عند تحليل نتائج الدراسة وجد أن أفراد عينة يقرون بوجود محددات والمعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي وهذا بحكم طبيعة نشاطهم وممارستهم لصيغ التمويل، أما فيما يخص واقع الممارسة مثل عقود الإيجار التمويلي في المؤسسات والبنوك الجزائرية فقد جاءت النتائج عكس المتوقع، من خلال عدم اهتمام المؤسسات بهاته الصيغة التمويلية وبسبب تخوف من زيادة المخاطر المالية وغيرها من العراقيل، إضافة إلى ما يراه المستجوبين من معوقات كالتخوف من عدم التسديد الاقساط وغيرها، ومن أجل تشجيع الحاجة لمواكبة صيغة الإيجار التمويلي لابد من الاهتمام والتحفيز أكثر .

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هذا المحور هو 2,26 وقيمة الحسوبة تساوي 19,901 وعند مستوى الدلالة (sig) تساوي (0,00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05).

وإنطلاقاً من نتائج تحليل بين المتوسط الحسابي وقيمة أو مستوى المعنوية محور الدراسة أنه توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية تقف إما انتشاره وتطوره وهذا ما جعلنا نقبل الفرضية الأولى في الدراسة

الفرضية الثانية: توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي تحول دون تبني في البيئة المحاسبية الجزائرية من منظور المهنيين.

حسب الدراسة الميدانية نلاحظ تباين في آراء أفراد العينة من خلال الإجابات المقدمة فمنهم ما توفر بمستوى مرتفع إلا أن أغلبها كانت بمستوى متوسط، وهذا نظراً لوجود صعوبة وعدم فهم للقوانين وأنها غير واضحة بالنسبة للمهنيين مما يصعب تطبيقها في الواقع العملي بالنسبة للأشخاص طبيعيين أو معنويين كانوا، مما يستدعي طرح الطرح العديد من الأوراق البحثية من أجل توضيح وتوسيع فكرة استخدام الإيجار التمويلي .

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هذا المحور هو 2.286 وقيمة الحسوبة تساوي 18.847 وعند مستوى الدلالة (sig) تساوي (0,00) وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05).

وإنطلاقاً من نتائج تحليل بين المتوسط الحسابي وقيمة أو مستوى المعنوية محور الدراسة أنه حسب فرضية المطروحة "توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية".

خلاصة الفصل

استهدف هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة ميدانيا من خلال اختبار مفاهيم الدراسة على عينة من المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي حسابات لولاية ورقلة، وبناءا على عرض منهجية الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات حيث تم استهداف عينة مكونة من 50 مكتب. تلي ذلك مناقشة وتحليل النتائج كوسيلة لاختبار الفرضيات بعدها، حيث أظهر التحليل أن موافقة أفراد العينة على محددات والمعوقات الاقتصادية لعقد الإيجار التمويلي وكذلك بالنسبة للقانونية فكانت بمستوى متوسط، أما فيما يخص العلاقة بين المحورين فكانت مرتفعة جدا، وقد تبين كذلك انه لا توجد فروقات دالة إحصائية في آراء أفراد العينة قد تعز للمتغيرات الديمغرافية (السن_الفئة_المؤهل العلمي_الخبرة) وتوصلت الدراسة الميدانية لمناقشة واختبار الفرضيات ومنها انتهينا إلى قبول فرضيتي الدراسة بأنه توجد محددات اقتصادية وقانونية لعقود الإيجار التمويلي تقف عائق أمام تبنيه وتشجيعه في البيئة الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة :

يكتسي الإيجار التمويلي أهمية قصوى للاقتصاد ككل وللمؤسسات الاقتصادية بصورة خاصة، فهو يعد شكلا ومن أشكال التمويل وهو يقدم بذلك لعملية الشراء الأصل من أجل الحصول على خدماته أو حيازته خاصة في عدم توفير الأموال اللازمة لعملية الشراء .، ولقد جاءت الدراسة لتسلط الضوء على مدى إدراك المحاسبين المعتمدين وخبراء ومحافظي الحسابات لموضوع الإيجار التمويلي، وتحديد سعت الدراسة حيثما لبحث عن المحددات والمعوقات الاقتصادية والقانونية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية . وبعد المراجعة النظرية والاختبار الميداني خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج نلخص أهمها كما يلي :

نتائج الدراسة :

تم استخدام طريقة الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة لقياس الثبات والتي كانت مرتفعة بنسبة 98% مما يطمئن باستخدام الاستبانة بارتياحية؛

بينت نتائج الإحصاء الوصفي أنه توجد محددات ومعوقات اقتصادية لعقد الإيجار التمويلي وذلك لتخوف البنوك والمؤسسات من المردودية والمخاطر وعدم تحفيزات ومنظومة قانونية للبنوك أدى إلى الحد من انتشاره وهذا ما قادنا إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة.

استنتج لما جاء فإنه " توجد محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي تقف عائق أمام تبني البيئة المحاسبية الجزائرية " مما يدل على عدم وضوح القوانين للمهنيين والمستثمرين، وعليه تمت قبول الفرضية الأولى لدراسة

ارتفاع تكاليف الحيازة في السوق يحفز على اللجوء للإيجار التمويلي .

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,05= في تصور أفراد عينة الدراسة لمحددات ومعوقات الاقتصادية والقانونية للإيجار التمويلي تعزى إلى المتغيرات الشخصية .

الخلاف الفقهي حول عقد التأجير التمويلي ووضعه لضوابط أدى بالمؤسسات إلى عدم اللجوء إليه .

عدم اهتمام المؤسسات للإيجار التمويلي

عدم التفرقة جبائيا لعقود الإيجار التمويلي في القانون الضريبي الجزائري أثر سلبا على ممارسته.

عدم توفر جهات قضائية مختصة للبت في قضايا النزاع المرتبطة بالإيجار التمويلي تضمن للمؤجر حقوق في حالة إخلال المستأجر بالاتفاق المبرم في العقد حد من تطوره.

__ عدم مرونة الأنظمة والقواعد المحاسبية والمالية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية يؤثر سلبا على عمله.

توصيات واقتراحات:

__ الحرص على توضيح النسب المقترضة من طرف البنوك ؛

__ التأكيد من قدرة المؤسسة على تسديد الأقساط الايجارية ؛

توفير مؤسسات مختصة في تقديم الإيجار التمويلي بحيث لا يعتبر حكرا على البنوك؛

__ العمل على عدل في منح المزايا الجبائية بين المؤجر والمستأجر؛

__ الاعتناء أكثر بكل العوامل المساعدة الأخرى على ترقية هذه الصيغة التمويلية كالجانب الجبائي التشريعي و التحفيزات الجبائية والجمركية.

أفاق الدراسة

رغم وفرة الدراسات فيما يخص كيفية معالجات الخاصة بالإيجار التمويلي إلا أنها تبقى بحاجة لتطبيق والعمل في بيئتنا الجزائرية ،لذلك يمكن اقتراح الأفكار التالية كإشكاليات لدراسات مستقبلية:

__ مدى ملائمة استخدام الايجار التمويلي في البيئة الجزائرية؛

__ اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على التدفقات النقدية للشركة المستأجرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. خالد وعبدالله وبصال الرمحي، نظرية التمويل الدولي، ص 243،
2. سالم على سالم صبرانا لبركي ، اثر صيغ التمويل الاسلامي على الاداء المالي للمصاريف التقليدية ،دار النفوس الاردن الطبعة الاولى 2018،ص122.
3. عبد الرحمن عطية .محاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر بلحداد طبعة الأولى 2011 ص174
4. عمر مفتاح الساعدي، مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصاريف الليبية (دراسة على مصرف التنمية) ،مجلد العاشر، العلوم الاقتصادية ،العدد 38،ادار 2015.
5. لجنة المعايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية عن عقود الإيجار ، ماي 2001 .
6. يوسف حسن، يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية ،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية،2012،ص271.

الرسائل والمذكرات

1. احمد ياسر نمر حسونة ،مدى التزام شركات التاجير التمويلي العاملة في الاردن بمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 المعدل (دراسة تطبيقية)،رسالة ماجستير ،جامعة الزرقاء،الاردن،2016.
2. بلهامل هشام، اثار عقد الاعتماد الايجاري في التشريع الجزائري ،ماجستير جامعة سكيكدة 2013.
3. بن عزة هشام، دور القرض الايجاريفي تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"مذكرة ماجستير ،جامعة وهران،2011_2012.
4. بن يريح أمال عقد الاعتماد الايجاري مالية قانونية للتمويل مذكرة دكتوراه جامعة تيزوزو 28ماي2015.
5. تاهمي عبد الكريم، عقد الايجار وفق للقانون الجزئري : 4سنوات
6. حجاج منال،الاعتماد الاجاري (بين المعيار المحاسبي الدولي رقم17والمعيار الإسلامي رقم 08)دراسة حالة، مذكرة ماستر ،جامعة ورقلة ،2010.
7. حماي تيزيري _غانم مريم الخيارات المتاحة للمستأجر التمويلي في عقد الاعتماد الايجاري مذكرة ماستر جامعة بجاية 23جوان. 2016
8. خالد زيدان عبد السلام أفضلي،اثر تطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار في ليبيا،ماجستير جامعة بنغازي 2013.
9. خبيطي خضير،تقييم واقع بين قواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية . مذكرة ماجستير /جامعة ورقلة .2015.
- 10.رجيمي يعقوب، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 17 دراسة حالة بنك خليج بسكرة ،ماستر بسكرة،2016.
- 11.السعيد عباسة ،النظام القانوني باعتماد الايجاري مذكرة ماستر جامعة ام لبواقي،2016
- 12.عاد نور الدين ،المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة في بنك التنمية الريفية الوادي ،ماستر ،جامعة الوادي 2014 .
- 13.عبد الله فرج الله ،عقود الايجار التمويلية وأثرها في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة الماجستير ،جامعة السودان.

14. عيسى بخت طبيعة الايجار التمويلي وحدوده القانونية دراسة مقارنة مذكرة دكتوراه جامعة بومرداس 2010 .
15. ماضي بلقا سم، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري دكتوراه جامعة عنابة .
16. محمد عبد الله بريكات الرشيد "عقد الإجارة المنتهية بالتملك" دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية "جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2009.
17. مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2013،.

المقالات العلمية والملتقيات

1. خوني رابح، حساني رقية، واقع وفاق التمويل التاجيري في الجزائر، الملتقى الدولي، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي _ شلف
2. عبد الرزاق وعبدي نعيمة، فرض الايجار في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، الملتقى العلمي الدولي الاول الوادي يومي 17 و18 جانفي 2010.
3. عزوز مناصرة، التمويل بالاعتماد الايجاري في مصرف السلام _ الجزائر _ رؤية اقتصادية قانونية فقهية _ مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية _ العدد التاسع _ جوان 2016 .
4. لمقدم مصطفى، التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، المؤتمر الرابع، جامعة فيلا دينا، جامعة الجزائر، ايام 15_16_03_2005 .
5. محمود زنبوعة .النقل التاجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية مجلة جامعة دمشق المجلد 27 العدد الثالث 2011.
6. بسام احمد عثمان، النقل التاجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة دمشق المجلد 27، العدد 3 2011.
7. يوسف مامش وإبراهيم بوطالب ومحمد الصالح وزينة، محددات جودة ملائمة المعلومة المحاسبية عند تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (في بيئة الأعمال الجزائرية _ حالة الشركات المستأجرة _ ملحة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018،.

المواقع

1. موقع ستارتايمز _ قسم الاقتصاد -www mohamah net

القوانين

1. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 صادرة بتاريخ 25/03/2009 ص 19

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الجامعة المستخدمة
الأستاذ: بكارى بلخير	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
الأستاذ: كويسي محمد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
الأستاذ : صديقي فؤاد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملحق رقم 02 استمارة الاستبيان



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة



استبيان

تحية طيبة وبعد في إطار انجاز مذكرة ماستر في العلوم التجارية تحت عنوان (الممارسات المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي في البيئة المحاسبية الجزائرية) و يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على آراءكم القيمة ومقترحات سيادتكم المتعلقة بموضوع البحث حول ما تضمنه من تساؤلات وأحيطكم علما أن هذا الاستبيان يعتبر جزءا ذا أهمية بالغة بالنسبة للبحث لذلك نرجو منكم قراءة كل فقرة بتمعن للوصول إلى نتائج مقبولة وذلك بوضع علامة (X) على الإجابة مناسبة والمفيدة علما أن إجاباتكم تحظى بالسرية التامة والتي لن تستخدم لأغراض البحث العلمي والأكاديمي فقط وستكونون بإذن الله احد المساهمين في هاته الدراسة، وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الطالبة: بن عائشة عبير

القسم الأول: الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة:

- العمر : اقل من 30 سنة من 30 سنة إلى 40 سنة أكثر من 40 سنة
- الفئة : خبير محاسب محافظ حسابات محاسب معتمد
- المؤهل : ليسانس ما ستر دكتورا مستوى اخر
- الخبرة : اقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات 10 سنوات فأكثر

- القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالدراسة:

المحور الاول : محددات ومعوقات اقتصادية للإيجار التمويلي

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	لا تواجه المؤسسات صعوبات وعراقيل عند طلب الحصول على القروض مما يحتم اللجوء إلى الإيجار التمويلي كوسيلة للتمويل في البيئة الوطنية .			
2	ترغب المؤسسات إلى الاستئجار عن طريق الإيجار التمويلي لبعض الأصول لأداء أعمالها بسبب ارتفاع تكلفة حيازتها في السوق .			
3	عدم قيام المؤسسة بالإيجار التمويلي لتجنب زيادة المخاطر المالية الناتجة عن دفع تكاليف مالية ثابتة مقارنة بالمردودية المتناقصة للأصول المستأجرة (استهلاك المنافع)			
4	تواجه المؤسسات صعوبة في الحصول على الأصول الرأسمالية من مصادر إنتاجها بهدف تأجيرها إيجارا تمويليا .			
5	الخلاف الفقهي حول عمليات التأجير التمويلي قلص من انتشار واستغلال المؤسسات لصيغ الإيجار التمويلي .			
6	لا تهتم المؤسسات باعتماد الإيجار التمويلي بالرغم من الفرصة التي يقدمها هذا التمويل في مواكبة التطور التكنولوجي باستئجار أحدث الأصول المادية وتجنب مخاطر إحلالها.			
7	عدم رغبة المؤسسات عبر تبني الإيجار التمويلي وذلك في تحويل الائتمان من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل حد من تطوره			
8	تخوف البنوك من الصيغة التمويلي للإيجار التمويلي من حيث المرادودية والمخاطر حد من عمله وتوسعه.			
9	عدم وجود المنظومة القانونية الملائمة يحد من توجه البنوك تمويل المؤسسات في إطار الإيجار التمويلي.			
10	لا يوجد للبنوك أي تحفيزات قانونية لاعتماد الإيجار التمويلية كمصادر تمويلية حد من تطوره			
11	لا يعتبر التأجير التمويلي الاختيار الأفضل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مقارنة بطرق التمويل التقليدية الأخرى .			

• معوقات اقتصادية أخرى حسب رأيك :

● المحور الثاني: محددات ومعوقات قانونية لعقد الإيجار التمويلي

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	القانون الضريبي الجزائري لا يفرق بين الإيجار التمويلي و الإيجار التشغيلي مما يؤثر سلبا على ممارسته			
2	غياب التحفيزات الجبائية المتعلقة بالإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر يؤثر سلبا على عمله وتطوره			
3	الصعوبات التي توجهها الشركات المستأجرة في عملية الإثبات المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاترها يحد من اللجوء إليه			
4	الاختلاف وتباين القوانين المرتبطة بعقود الإيجار التمويلي (المحاسبية، الجبائية ، البنكية..) يخلق غموض ويؤثر سلبا على هذا النشاط التجاري.			
5	تواجه المؤسسة صعوبة في تكوين مخصصات لتغطية أقساط التأجير التمويلي المشكوك في تحصيلها.			
6	عدم استفادة المؤجر من أي إعفاءات على الدخل الناشئ من مزاوله نشاط التأجير التمويلي في بداية الفترة يؤثر سلبا على العمل به			
7	غياب الإطار التشريعي الذي يغطي الجوانب المختلفة المتعلقة بالإيجار التمويلي حد من قدرة هذا القطاع على النمو.			
8	عدم وجود نص قانوني يعفي المؤجر من مسؤولياته القانونية عن الأصول المؤجرة تأجير تمويليا يحد من تطوره			
9	عدم توفر جهات قضائية مختصة للبت في قضايا النزاع المرتبطة بالإيجار التمويلي تضمن للمؤجر حقوق في حالة إحلال المستأجر بالاتفاق المبرم في العقد حد من تطوره			
10	لا توجد جهات قضائية لتنفيذ للأمر المستعجل لكي تضمن للمؤجر استعادة الأصل المؤجر في حالة إحلال المستأجر بالاتفاق المبرم في العقد يحد من تطوره			
11	تعد فترة العقد من الشروط الواجب توفرها في عقود الإيجار والتي تساوي 75 بالمئة من العمر الافتراضي للأصل المستأجر اثر سلبا على استخدام الإيجار التمويلي			
12	عدم مرونة الانظنة والقواعد المحاسبية والمالية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية لعقود الإيجار التمويلي اثر سلبا على العمل به			

● معوقات قانونية أخرى حسب رأيك:

.....

.....

.....

الملحق رقم 03: مخرجات الـ spss .

الفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,993	23

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
لا تواجه المؤسسات صعوبات وعراقل عند طلب الحصول على القروض مما يحتم اللجوء إلى الإيجار التمويلي كوسيلة للتمويل في البيئة الوطنية.	41	1,83	,863
ترغب المؤسسات إلى الاستئجار عن طريق الإيجار التمويلي لبعض الأصول لأداء أعمالها بسبب ارتفاع تكلفة حيازتها في السوق.	41	2,71	,602
عدم قيام المؤسسة بالإيجار التمويلي لتجنب زيادة المخاطر المالية	41	2,20	,749
تواجه المؤسسات صعوبة في الحصول على الأصول الرأسمالية من مصادر إنتاجها بهدف تأجيرها إيجارا تمويليا	41	2,37	,767
الخلاف الفقهي حول عمليات التأجير التمويلي قلص من انتشار واستغلال المؤسسات لصيغ الإيجار التمويلي.	41	2,46	,711
لا تهتم المؤسسات بالاعتماد على الإيجار التمويلي بالرغم من الفرصة التي يقدمها هذا التمويل في مواكبة التطور التكنولوجي	41	2,15	,792
عدم رغبة المؤسسات عبر تبني الإيجار التمويلي وذلك في تحويل الانتماء من قصير الأجل إلى متوسط وطويل الأجل حد من تطوره	41	2,05	,865
تخوف البنوك من الصيغة التمويلي للإيجار التمويلي من حيث المردودية والمخاطر حد من عمله وتوسعه.	41	2,27	,837
عدم وجود المنظومة القانونية الملائمة يحد من توجه البنوك تمويل المؤسسات في إطار الإيجار التمويلي.	41	2,41	,805
لا يوجد للبنوك أي تحفيزات قانونية لاعتماد الإيجار التمويلية كمصادر تمويلية حد من تطوره	41	2,41	,805
لا يعتبر التأجير التمويلي الاختيار الأفضل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مقارنة بطرق التمويل التقليدية الأخرى.	41	2,10	,860
N valide (listwise)	41		

المستويات الحسابية والانحراف المعياري للمحور

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
القانون الضريبي الجزائري لا يفرق بين الإيجار التمويلي و الإيجار التشغيلي مما يؤثر سلبا على ممارسته	41	2,22	,822
غياب التحفيزات الجبائية المتعلقة بالإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر يؤثر سلبا على عمله وتطوره	41	2,71	,642
الصعوبات التي توجهها الشركات المستأجرة في عملية الإثبات المحاسبي لعقود الإيجار التمويلي في دفاترها يحد من اللجوء إليه	41	2,12	,900
الاختلاف وتباين القوانين المرتبطة بعقود الإيجار التمويلي (المحاسبية، الجبائية، البنكية (..يخلق غموض ويؤثر سلبا على هذا النشاط التأجيري.	41	2,32	,907
تواجه المؤسسة صعوبة في تكوين مخصصات لتغطية أقساط التأجير التمويلي المشكوك في تحصيلها.	41	2,34	,762
عدم استفادة المؤجر من أي إعفاءات على الدخل الناشئ من مزاولة نشاط التأجير التمويلي في بداية الفترة يؤثر سلبا على العمل به	41	2,24	,767
غياب الإطار التشريعي الذي يغطي الجوانب المختلفة المتعلقة بالإيجار التمويلي حد من قدرة هذا القطاع على النمو.	41	2,24	,888
عدم وجود نص قانوني يعفى المؤجر من مسؤولياته القانونية عن الأصول المؤجرة تأجير تمويليا يحد من تطوره	41	2,17	,834
عدم توفر جهات قضائية مختصة للبت في قضايا النزاع المرتبطة بالإيجار التمويلي تضمن للمؤجر حقوق في حالة إخلال المستأجر	41	2,27	,895
لا توجد جهات قضائية لتنفيذ للأمر المستعجلة لكي تضمن للمؤجر استعادة الأصل المؤجر في حالة إخلال المستأجر	41	2,22	,822
تعد فترة العقد من الشروط الواجب توفرها في عقود الإيجار والتي تساوي 75 بالمئة من العمر الافتراضي للأصل المستأجر	41	2,27	,807
عدم مرونة الانظنة والقواعد المحاسبية والمالية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات المبادئ والقواعد المحاسبية الدولية لعقود الإيجار	41	2,32	,789
N valide (listwise)	41		

التكرارات والنسب المئوية لمحور المعلومات الشخصية

Statistiques

		السن	الفئة	العلمي المؤهل	الخبرة
N	Valide	41	41	41	41
	Manquante	2	2	2	2

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	10	23,3	24,4	24,4
	30 الى 40 من	19	44,2	46,3	70,7
	40 من أكثر	12	27,9	29,3	100,0
	Total	41	95,3	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,7		
Total		43	100,0		

الفئة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب خبير	2	4,7	4,9	4,9
	حسابات محافظ	21	48,8	51,2	56,1
	معتمد محاسب	18	41,9	43,9	100,0
	Total	41	95,3	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,7		
Total		43	100,0		

العلمي المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	14	32,6	34,1	34,1
	ماستر	14	32,6	34,1	68,3
	دكتوراه	6	14,0	14,6	82,9
	آخر مستوى	7	16,3	17,1	100,0
	Total	41	95,3	100,0	
Manquante	Système manquant	2	4,7		
Total		43	100,0		

الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	12	27,9	29,3
	سنوات 10 إلى 5 من	10	23,3	53,7
	فأكثر سنوات 10 من	19	44,2	100,0
	Total	41	95,3	100,0
Manquante	Système manquant	2	4,7	
Total		43	100,0	

Corrélations

		اقتصادية	قانونية
Rho de Spearman	Coefficient de corrélation	1,000	,965**
	اقتصادية Sig. (bilatérale)	.	,000
	N	41	41
	Coefficient de corrélation	,965**	1,000
	قانونية Sig. (bilatérale)	,000	.
	N	41	41

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
اقتصادية	41	24,9512	8,02792	1,25375

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
اقتصادية	19,901	40	,000	24,95122	22,4173	27,4851

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
قانونية	41	27,4390	9,32215	1,45587
اقتصادية	41	24,9512	8,02792	1,25375

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
قانونية	18,847	40	,000	27,43902	24,4966	30,3815
اقتصادية	19,901	40	,000	24,95122	22,4173	27,4851

الفهرس

الفهرس

II.....	الإهداء
III.....	الشكر وعران
IV	الملخص
V.....	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII.....	قائمة الاشكال
VIII.....	قائمة الملاحق
ب.....	المقدمة

الفصل الأول: الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: الإطار النظري لعقد الإيجار التمويلي
3.....	المطلب الأول: عموميات حول الإيجار التمويلي
3.....	الفرع الأول: نشأة وتعريف الإيجار التمويلي :
5.....	تعريف ومصطلحات :
8.....	الفرع الثالث: خصائص واطراف عقد الايجار التمويلي
8.....	أولاً: خصائص عقود التأجير التمويلي "
8.....	ثانياً: إطراف عقد الإيجار التمويلي :
9.....	المطلب الثاني: الإطار القانوني لعقد الإيجار التمويلي :
9.....	أولاً- جانب التنظيمي لعقد الايجار التمويلي :
9.....	الفرع الاول: التزامات المؤجر والمستأجر :

11.....	الثاني الفرع _حقوق كل من المؤجر والمستأجر :
12.....	الفرع الثالث شروط إنشاء وانفساخ عقد الإيجار التمويلي :
14.....	المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي للإيجار التمويلي
14.....	أهمية التأجير التمويلي :
14.....	الفرع الاول : أنواع الإيجار التمويلي :
15.....	ثانيا المزايا التأجير التمويلي لأطراف العقد (هل يصنف فرع هذا العنوان لان الفرع الثاني غير موجود)
16.....	ثالثا عيوب التأجير التمويلي :
17.....	الفرع الثالث _التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي :
17.....	الفرع الثالث _الإيجار التمويلي و القوانين الجبائية
20.....	الفرع الرابع _الإيجار التمويلي والشريعة الإسلامية :
22.....	المبحث الثاني :الدراسات السابقة :
22.....	المطلب الأول :الدراسات السابقة حول عقد الإيجار التمويلي.....
22.....	الفرع الاول : دراسات بالعربية.....
28.....	المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات
28.....	الفرع الاول :أوجه التشابه:.....
28.....	الفرع الثاني:أوجه الاختلاف:.....
30	خلاصة الفصل:.....

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من مكاتب المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية ورقلة

32.....	تمهيد:.....
33.....	المبحث الأول :الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية
33.....	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة.....

33.....	الفرع الأول: منهجية الدراسة
33.....	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
34.....	الفرع الثالث: متغيرات الدراسة
34.....	الفرع الرابع: أدوات الدراسة
34.....	المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة
35.....	الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة
35.....	الفرع الثاني: الطريقة المستخدمة في القياس
36.....	الفرع الأول: بناء أداة الاستبيان
36.....	الفرع الثاني: صدق محتوى الاستبيان
37.....	الفرع الثالث: ثبات أداة الإستبيان
38.....	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها ومناقشتها)
38.....	المطلب الأول: عرض النتائج الديمغرافية
38.....	الفرع الأول: الإحصائيات الوصفية
45.....	المطلب الثاني: نتائج إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج :
45.....	الفرع الأول: اختبار الفرضيات
49.....	الفرع الثاني : تحليل نتائج الدراسة
52.....	خلاصة الفصل
54.....	: الخاتمة
57.....	قائمة المراجع
62.....	قائمة الملاحق

